دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإقليد فى شرح المفصل دراسة وتحقيق " الجزء الأول : من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء "
المؤلف الرئيسي:	الجندي، أحمد بن محمود بن عمر، ت. 700 هـ.
مؤلفين آخرين:	كمبة، على نور الدين سالم، ابن طاهر، محمد امحمد عثمان، بادى، يوسف حسين(محقق، مشرف)
التاريخ الميلادي:	2006
موقع:	مصراتة
الصفحات:	1 - 479
رقم MD:	774930
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة 7 أكتوبر
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	ليبيا
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التراث العربى، النحو العربى، الإعراب النحوى، البلاغة العربية، تحقيق التراث، الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن عمر، ت. 538 هـ.
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/774930

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الباب الثاني

المرفوعات

ويشمل

فصل: الفاعل

فصل: المبتدأ والخبر

فصل: خبر إن وأخواتها

فصل: خبر لا التي لنفي الجنس

فصل: اسم ما ولا المشبهتين بـ: ليس

[فصل: الفاعل]

قوله: (فَالَّرفْع عَلَمُ الْفَاعِلِيَّةِ)

خـــص الفاعـــل بالرفع، والمفعول بالنصب، والمضاف إليه بالجر؛ لأن الفاعل أقوى لامتناع الفائدة بدونه. والمفعول أضعف لكونه بخلاف ذلك، ألا تراك تقول: ضرب ولا تنوي فيه ضميرا فلا تتم الفائدة، وتقول: ضرب زيدٌ، فتتم الفائدة من غير أن تذكر مفعولا.

والمضاف إليه: بينَ بينَ؛ لكونه شاملا إيّاهما، تقول زيدٌ ضاربُ عمروٍ، وخالدٌ حسنُ الوجه، فعمـــرو: مفعـــول، والوجه: فاعل، والتقدير: زيد ضاربٌ عمراً، وخالدٌ حسنٌ وَجْهُه. والضم أقـــوى الحـــركات، والفتح أضعفها، والكسر بين بين. والشاهد لكل من ذلك الحِسُّ، فروعيت المناسبات، وعُيِّنَ كلٌّ من هذه الحركات ما يناسبها.

قوله: (وَالْفَاعِلُ وَاحِدٌ لَيْسَ إلاّ)

إنمـــا صار الفاعل واحداً؛ لأن قولك ضرب معناه:[صدر عنه الضرب][1] وعن حرف جـــر، وحـــرف الجر لا يدخل إلا على مفرد، وما يدخل عليه: عن، هنا هو الفاعل، فيكون الفاعل واحدا بالضرورة.

وقوله:(لَيْسَ)

أي ليس إلا هذا المذكور، قال المبرد العرب تفعل ذلك[2] فيما عرف معناه كقولهم أتاني زيد ليس إلا الذي ذكرته[3].

قوله: (عَلَى سَبِيلِ /20، ب/ التَّشْبِيهِ وَالتَّقْرِيبِ)

---

[1] / في: أ [صدر الضرب عنه].

[2] / لـــم أقـــف على عبارة المبرد هذه بذاتها، وإنما ما بمعناها وقريب منها، ينظر المقتضب 152/2ــ 129/4 ــ 429

[3] / المســـتثنى بـــإلا الواقعة بعد ليس يجوز حذفه تخفيفا، اكتفاء بمعرفة المخاطب به، نحو: قرأت عشرة كتب ليس إلا، أي لـــيس المقروء غير ذلك، ينظر الكتاب 344/2، وابن يعيش 73/1ــ 95/2، والتخمير 230/1، والهمع 2/ 276 .

قيل المراد بالملحق على سبيل التشبيه: ما ألحق بالفاعل لكونه مشابها به كالمبتدأ، فإنه ملحـــق بالفاعل لكونه مشابها به في أن كلا منهما مسند إليه، وبالملحق على سبيل التقريب[1]: ما ألحق به لكونه محمولا على سبيل المشبه [به] [2] كخبر: لا، التي لنفي الجنس في قولك: لا رجـــلَ افضـــلُ منك، فأفضل ارتفع للحمل على خبر أن بطريق حمل النقيض على النقيض؛ لأن: إن، للإثبات، ولا: للنفي، وخبر إن مشبه بالفاعل[3] /10، ج/.

قوله: (يَنْصَبُّ عَمَلُ العَامِلُ عَلَى القَبِيلَيْنِ انْصِبَابَةً وَاحِدَةً)

[لأن الـــتابع مع المتبوع كشيء واحد، فينصبُّ عمل العامل عليهما انصبابة واحدة،][4] كما ينصب العمل في المعمول الواحد على هذه الطريقة.

هـــذا يستقيم على مذهب صاحب الكتاب[5]، أمّا على مذهب أبي الحسن[6] فلا؛ لأن الصفة من الـــتوابع والعامـــل فيها [عنده][7] غير العامل من الموصوف، فإذا قلت: جاءني رجل ضاحك، [فالـــرافع لضـــاحك][8]كونه صفة للمرفوع، وهكذا في المنصوب والمجرور، وهذا العامل في الصـــفة كمـــا ترى: معنى يعرف بالقلب لا لفظٌ.وعامل الموصوف: لفظ ، فثبت أن[عامل][9] الصفة غير عامل الموصوف[10].

---

[1] / ينظر ابن يعيش 73/1.

[2] / سقط من: أ.

[3] / ينظـــر ابـــن هشام، محمد بن عبدا لله، أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق، هادي حسن حمودة، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية 1414 ــ 1994، باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر 101/1.

[4] سقط من : أ .

[5] / ينظر الكتاب 421/1 ــ 422، وما نقله محقق الكتاب عن السيرافي في الهامش.

[6] / رأي الأخفش: أن العامل في المتبوع معنوي، كما في المبتدأ والخبر، ينظر شرح الرضي على الكافية.279/2.

[7] / سقط من: أ .

[8] / في : ب [فالرفع للضاحك].

[9] / في : ب [العامل في].

[10] / ينظـــر العلائلـــي، صـــلاح الدين أبو سعيد خليل، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: د/موسى حسن الشاعر، دار البشير عمان 1990، الطبعة الأولى 59/1.

وكان أبو علي[1] يؤثر هذا المذهب[2].

والــوجه لصـــاحب الكتاب أن الصفة بمنزلة الجزء من الموصوف،[3] فالعامل مشتمل عليهما فيكون عاملا فيهما، غير أن العامل [يصل][4] إلى الموصوف بلا واسطة، وإلى الصفة بالواســطة، ومثل هذا غير عزيز في كلامهم. ألا ترى أن نحو: ضرب، يعمل في الفاعل بلا واســطة وفي مفعوله بها، وكذا حرف الشرط يعمل في الشرط بلا واسطة، وفي الجزاء بها نحـــو: ضرب زيدٌ عمرًا، وإن تكرمني أكرمْك، ومن الدلائل الواضحة على أن تنزُل الصفة منــزلة الجزء من الموصوف جعلهم إياهما كاسم واحد في نحو: لا رجلَ ظريفَ، ونحو: يا زيــدَ بْــنَ عمْرٍو، والوجه لأبي الحسن أن /25، أ/ العامل [لو كان فيهما واحدا][5] وهما كاسم واحد في زَعْمِ الخَصْمِ يلزم أن يكون في اسم واحد دالتا الإعراب كرفعه رجل ورفعه ضاحك فــيما ذكــرنا، واجــتماع الدالتين في اسم واحد مما لا نظير له في الكلام [فيمتنع][6].والوجه الثانـــي: أنـــا قد نجد من الأوصاف ما يخالف حال الموصوف نحو: يا زيدُ الظريفُ بالرفع، فــزيدٌ مضـــموم والظـــريفُ مـــرفوع، فلو كان المؤثر فيهما واحدا لما اختلف حكمهما بناء وإعرابا، وقد اختلف كما رأيت فظهر أن السديد المستقيم ما ذهبنا إليه.

أمـــا قـــولهم الصـــفة مـــع الموصوف كشيء واحد فعلى سبيل التشبيه لا على سبيل التحقيق، إذ لا يفصل بين الشيء وجزئه، وهنا يقع الفصل وقوعا مستمرا كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّـــهُ لَقَسَـــمٌ لَّـــوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [7] فعظيم: صفة لقسم، وقد فصل بينهما، لكن بين الصفة والموصوف شدّة ارتباط وفرط امتزاج، فمن هذه الجهة كأنهما شيء واحد، فلا يكون العامل

---

[1] / هـــو الحسين بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان الفارسي، أبو علي المتوفى سنة: 377هـــ، ولد بفسا من أرض فارس ثم قدم بغداد فاستوطنها، وطاف كثيرا من بلدان الشام، أخذ عن الزجاج وابن السراج، ومن أشهر تلامذته أبو الفتح عثمان بن جني، تنظر ترجمته في الأنباه 273/1، والبغية 496/1، والأعلام 193/2.

[2] / تنظر المقتصد 127/1.

[3] / ينظر الكتاب 421/1، وما بعدها.

[4] / في: ب [لتصل].

[5] / في: ب [العامل فيهما لو كان واحدا].

[6] / سقط من: ب .

[7] / سورة الواقعة /79.

فـيهما كالعامل في اسم واحد، فلما ثبت أن لا يكون العامل فيهما كالعامل في اسم واحد وقد نفيا أن يكون العامل فيهما وحد[فثبت][1] أن للصفة عاملا آخر.

فالجـواب عـن الـوجه الأول: أنا لم ندَّعِ أن الصفة مع الموصوف شيء واحد، بل ادّعينا أنهما بمنزلة شيء واحد، وبين الدّعوتين فرق واضح فلا يلزمنا ما ذكر من الفساد.

والجـواب عـن الـوجه الثانـي: أن الضمّة في المنادى المفرد المعرفة لما اطردت واستمرّت شابه المنادى باستمرار ضمّة الفاعل؛ لأنك تقول: كل منادى مفرد معرفة مضموم، كمـا تقـول: كل فاعل مرفوع، فصار: يا زيد الظريف بمنزلة: جاءني أحمدُ الظريفُ، ولا اخـتلاف بـين الصفة والموصوف في: جاء أحمدُ الظريفُ، فكذا في: يا زيدُ الظريفُ، ومما يـؤيد مـا ذهب إليه صاح[2]ب الكتاب[3] قوله عزّ وجل: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَـقِيكُمْ﴾ [4] ألا ترى أنه لما وصف اسم إن بالموصول دخلت الفاء في خبره كما يدخل الفاء إذا كـان المخبـر عنه موصولا[5] نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَلَهُمْ بِاليْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلَـنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [6] فلولا أن الصفة داخلة في حكم الموصوف لما دخلت الفاء في خبر إن في الآية السابقة.

قوله: (أَوْ شِبْهِهِ)

عني بشبه الفعل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

قوله: (مُقَدَّمًا عَلَيْهِ)

---

[1] / في ج : ثبت .

2

[3] / ينظر الكتاب 182/2 وما بعدها .

[4] / سورة الجمعة / 8 .

[5] / ينظـر : أبو حيّان، محمد بن يوسف أبو حيّان الأندلسي الغرناطي، المتوفى سنة: 754هـ، البحر المحيط في التفسـير، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع، مراجعة: صدقي محمد جميل، 1412هـ ـ 1992م ـ ص 173/10.

والعبكـري: أبـو البقاء عبدا لله بن الحسن، المتوفى سنة: 616هـ، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البيجاوي، دار الشام للتراث بيروت لبنان، ص1223/2.

[6] / سورة البقرة /273.

لا يجـوز تقديم الفاعل على الفعل، لما ذكرنا أن التقدير في قولنا: ضرب زيد: صدر الضرب من زيد، والتفسير بازاء المفسَّر، وزيد في التفسير مؤخّر، فكذا في [المفسّر][1].

والـوجه الثانـي: أنك إذا ابتدأت بالاسم وقلت: زيدٌ[ضرب][2] كانت نسبته إلى أقرب العاملَيْن وهو الابتداء أولى من نسبته إلى أبعدها وهو الضرب.

والـوجه الـثالث: أن الفعـل علة للفاعل، إذ لا يتصور فاعل بدون الفعل والعلة مقدّمة على المعلول.

قوله: (مِنْ فِعْلٍ أَوْ شَبَهِهِ)

لـم يـأتِ بـه قاصـدا إلى أنه من جملة الحدِّ إذ فيه تردُّدٌ وهو منافٍ للحدِّ، وإنما أتـى بـه كالفصـل مبينا أقسام المسند، والتقدير: ما كان الذي أسند إليه من فعل أو شبهه، فقـوله:بـيان للذي أسند إلى الفاعل، فلما خرج قوله: من فعل أو شبهه من جملة الحد لكونه غيـر مقصود في الحد لم يبق إلا كون الفاعل مسندا إليه، والمبتدأ شريك للفاعل في ذلك، ألا تـرى إلى قولك: زيد قام، وزيد قائم أبوه، فزيد فيها مسند إليه، وليس بفاعل، بل هو مبتدأ، فأتى بقوله: مقدّما عليه أبدا؛ ليكون فصلا له عن المبتدأ،[3] [فلو][4] كان قال: الفاعل هو المسند إلـيه الفعل أو شبهه [أي هو الذي أسند إليه الفعل أو شبهه][5] لبقي قوله مقدّما عليه خلوّاً من الفائدة؛ لأنه قد جعل قوله الفعل أو شبهه من جملة الحد، وزيد في: [زيد قائم][6] وزيد قائم أبوه لم يسند إليه الفعل أو شبهه منفردا، إذ الفعل أوشبهه مسند إلى مؤخر وهو مع ما بعده مسندان إلى زيد، فلم يبق للمبتدأ شركة فيما ذكر للفاعل في هذا المذكور، فلا حاجة إلى الإتيان بقوله مقدّما عليه للفصل.

قوله: (لأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ)

---

[1] / في: أ [التفسير].

[2] / سقط من: أ.

[3] / ينظر الإيضاح في شرح المفصل 158/1.

[4] / في: ب [ولو].

[5] / سقط من: ج.

[6] / سقط من: أ.

الدلــيل علـــى كـــونه كالجزء منه وقوعه بين لام الكلمة،[وبين ما قام مقام][1] حركتها الإعــرابية فـــي يضـــربان ويضربون وتضربين،[2] وجعلهم فصله فيهن كلا فصل، مع أنهم مطبقون عن آخرهم أن إعراب الكلمة في آخرها لا في شيء خارج عن حدها.

ألا تـــراك لا تقـــول: ضرب زيدْ عمرًا بتسكين الدال، وجعل رفعتها على عين عمرو إعرابا لـــزيد، وذلك لأن الرفعة دليل على الفاعلية، وهو في زيد لا في غيره، فيجب أن يكون دليلها في اسم هي فيه لا في غيره، فعلم أن الألف والواو والياء فيما ذكرنا كالباء من يضرب، وإلا لَزِم أن يكون الإعراب واقعا في شيء خارج من حد الكلمة وهو ممتنع، فلما ثبت أن الفاعل كالجزء من الفعل تبيّن أن الأصل أن يلي الفاعلُ الفعلَ؛ لأن جزء الشيء يلي ذلك الشيء، أو تقول: الفاعل [أحد جزأي الكلمة] [3] المفتقرة إلى ذكرهما، وقد لزم تقديم الفعل فينبغي أن يليه الجـــزء الآخـــر المفتقر إليه، لا غيره من الفضلات، إذ المفتقر إليه أجدر بالذكر من الفضلة التي عنها غنية.

قوله: (وَمِنْ ثَمَّ جَازَ ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ، وَامْتَنَعَ ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْداً)

يعني: ولكون المفعول مؤخرا عن الفاعل في الرتبة جاز ضرَبَ غُلَامَه زيدٌ؛ لأنك إذا قلت: ضرب غلامَه زيدٌ، فهو في الظاهر ممتنع لامتناع إضمار الشيء قبل ذكره، إلا أنه غيـــر ممتنع بالنظر إلى التقدير، إذ التقدير: ضرب زيدٌ غلامَه، لكون المفعول بعد الفاعل في الرتبة، فيكون إضمارا بعد الذكر، وهو بالإجماع جائز لا يعوقه عائق، وامتنع ضرب غلامُه زيـــداً؛ لأنك لما رفعت الغلام بضرب وأوقعته بعده، كان واقعا في مرتبته؛ لأن رتبته أن يقع بعـــد الفعـــل، والشيء إذا وقع في مركزه ومستقرّه لا تتأتى فيه نيّة التأخير، فيتحقق إضمار الشيء قبل ذكره،وذلك ممتنع، فيمتنع هذا التركيب.[4]

---

[1] / في: ب، و: ج.

[2] / أراد بالفاعل الذي بين لام الكلمة وبين ما قام مقام حركتها الإعرابية في يضربان ويضربون وتضربين هو ألف الاثنين في المثال الأول، و واو الجماعة في المثال الثاني وياء المخاطبة في المثال الثالث، حيث وقع الفاعل في كل هـــذه الأمـــثلة بعـــد لام الكلمة الذي هو الباء وبين النون الذي هو علامة الإعراب، أو ما قام مقامه، ووقوع الفاعل متوسطا الكلمة دليل على أنه جزء من الفعل.

[3] / في: أ [أصله جزئي الكلمة].

[4] / ينظر ابن يعيش 76/1.

فإن قلت فعلى ما ذكرت /26، أ/ يلزم أن يكون الإضمار/21، ب/ في قوله عزّ وجل: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [1] إضمارا قبل الذكر؛ لأن إبراهيم مفعول وربُه فاعل، والفاعل قبل المفعول في الرتبة، وإذا نوي فيه التقديم والتأخير يصير إلى: وإذ ابتلى ربُه إبراهيمَ، قلت: إنما يمتنع الإضمار إذا كان إضمارا قبل الذكر ظاهرا أو تقديرا كما في ضرب غلامُه زيداً، أما إذا كان إضمارا قبل الذكر [ظاهرا] [2] لا تقديرا كما في: ضرب غلامَه زيدٌ، أو تقديرا [لا ظاهرا، كما في هذه الآية فلا امتناع، فالحاصل أن مسوغ الإضمار هو أن يتقدم المرجّع، إما ظاهرا أو تقديرا][3]، أو ظاهرا لا تقديرا، أو تقديرا لا ظاهرا؛ لمجيء الإضمار بعد الذكر، فإن تأخّر المرجّع ظاهرا أو تقديرا فممتنع.

استدل على كون المفعول مؤخّرا عن الفاعل[في الرتبة لمسألتين:-

إحداهما: جائزة والأخرى ممتنعة فلو كان كل واحد من الفاعل][4] والمفعول مساويا للآخر في الرتبة، لجازت المسألتان وامتنعتا، ولما جازت إحداهما وامتنعت الأخرى، ولا تفرقة بينهما إلا باعتبار [ما ذكره][5] من كون المفعول مؤخّرا عن الفاعل، وهو مناسب لما سبق قبل، وجب التعليل به.

قوله: (وَمُضْمَرُهُ فِي الإِسْنَادِ إِلَيْهِ كَمُظْهَرِهِ)

الفاعل إما أن يكون صريحا كضرب زيدٌ، أو ضميرا كضربت؛ لأنك أضمرت اسم نفسك ووضعت هذه التاء موضعه، وكلاهما في الإسناد إليه سواء.

إنما ذكر هذا الفصل، وإن كان غير مُلبس لاحتوائه على مسألة تلتبس على المبتدئين، وهو مثل زيد قام، ولذلك استدل عليهما.

---

[1] / سورة البقرة / 123.

[2] / في: ب [فظاهرا].

[3] / سقط من: أ .

[4] /سقط من: أ.

[5] / في: ب، و: ج [ما ذكر].

والـــوجه الثانـــي: أن مقصـــوده أن يذكر باب الفعلين الموجّهين إلى شيء[1] فاحتاج إلى ذكر الفاعــل المضمر لِيَجُرَّه الذكر إلى ذكر ذلك الباب، فإن قلت: ما المقتضى لإضمار الفاعل ؟ قلــت: هــو كون المقام مقام حكاية، أو خطاب، كضربتُ وضربتَ، أو كون الفاعل مسبوقا بالذكـــر، أو فـــي حكـــم المســـبوق به نحو: زيدٌ ضربَ، ففي ضرب ضمير يرجع إلى زيدٍ المســـبوق بالذكر، إذ لا بد للفعل من فاعل، وهو لا يتقدّم على الفعل كما بيّنّا، ونحو قوله في مستهل القصيدة:–

زَارَتْ عَلَيْهَا لِلظَّلَامِ رِوَاقُ وَمِنَ النُّجُومِ قَلَا ئِدٌ وَنِطَاقُ[2]

أو مجـــيء المفسّـــر فيما بعده كما في: ضربني وضربت زيدا، وستسمع في هذا كلاما وافيا وتقديرا شافيا عن قريب فلا تجزع.

قوله:(وَمِنْ إِضْمَارِ الفَاعِلِ/11، ج/ قَوْلُكَ ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا) الخ

الفعـــلان إذا توجّها إلى اسم واحد بجهة الفاعلية والمفعولية، أو أحدهما بجهة الفاعلية والأخـــرى بجهـــة المفعولية، فالذي يعمل في الظاهر أحدهما، أما الآخر فعمله في ضميره؛ لامتـــناع إعمالهـــا في الظاهر، إذ لا يكون الشيء الواحد معمولا لعاملين، هذا مالا نزاع فيه لأحـــد، وإنمـــا النزاع في أن العامل في الضمير هو الأول، وفي الظاهر هو الثاني، أم على العكـــس؟ فالبصـــريون ذهبوا إلى أن العامل في الضمير هو الأول، وفي الظاهر هو الثاني، وعكســـه الكوفـــيّون[3] محتجّين بأن الأول إذا أُعمل في الظاهر وقع الضمير في الفعل الثاني مـــوقعه، نحـــو: قـــام وقعد أخوك، بضمير الاثنين في: قعدا؛ لأن الظاهر فاعل قام، والفاعل كالجـــزء من الفعل، فيكون التقدير مقدّما على الفعل الثلاثي بخلاف ما إذا عمل الفعل الثاني

---

[1] / يقصد باب التنازع.

[2] / البـــيت مـــن الكامـــل، وقائله : أبو العلاء المعرّي، وهو في ديوانه المسمى بسقط الزند، دار صادر للطباعة والنشـــر لبنان طبعة 1383ـــ 1963 / ص 210، في قصيدة: الشقيق شِقاق، والرواق سقف في مقدم البيت، أو هو متر بدون سقف، وقلا ئد: جمع قلادة وهي ما يلبس في العنق من الحلي، والنطاق: كل ما يشد به الوسط ، ينظر د/ ن رضا، شرح ديوان سقط الزند لأبي علاء المعري، منشورات دار ومكتبة الحياة بيروت لبنان 1407 هـــ 1987 م ص 87.

والشاهد فيه: عود الضمير على الفاعل وهو تاء التأنيث من زارت.

[3] / ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الثالثة عشر 83/1.

فـــي الظاهر فالضمير لا يقع موقعه[1] لعدم تقدم المرجع للضمير إذ ذاك، ولا شك أن وقوعه فـــي مـــوقعه أولى من وقوعه في غير موقعه، والحجة الثانية لهم: قول عمر بن أبي ربيعه[2] فإنـــه أعمل الفعل الأول وهو: تُنُخِّلَ في ظاهر هذا الاسم وهو: عود أسحل، حيث رفعه به، وأعمـــل الثانـــي فـــي ضـــميره، فكأنه قال [تُنُخِّلَ عُودُ إِسْحِلٍ فاستاكتْ بِهِ][3] ،فلو كان على [المذهب][4] البصري لقيل تُنُخِّلَ فاستاكت بعودِ أسحلٍ على تقدير: تنحل هو، بعَوْدِ الضمير إلى العود. وأول البيت :-

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ إِرَاكَةٍ [5] [......................]

الإراك: شجر تُعمل منه المساويك،[6] يقول: إذا أرادت شيئا آخر لتستاك به، أحضرت لها أشياء حتى تتخيّر منها يريد إنها من نعمتها تتخير بعض الشجر على بعض، وتطلب ألين المساويك وأنعمها، وتُنُخِّل: تُخيِّر.

وأصحابنا البصريّون عارضوهم بشيئين وزادوا شيئا ثالثا:-

---

[1] / ينظر رد البصريين على الكوفيين في الإنصاف 93/1.

[2]/ هـــو عمر بن عبدا لله بن أبي ربيعه المخزومي القرشي أبو الخطّاب، ولد سنة: 23هـــ، وتوفي سنة: 93 هـــ، 711م، أرق شـــعراء عصره، من طبقة جرير والفرز دق، ولم يكن في قريش أشعر منه، ولد في الليلة التي توفي فـــيها عمـــر بن الخطاب فسمي باسمه، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 457/2، والخزانة 32/2، والأعلام 5/ 211.

[3] / في: ب، و:ج [تنحل فاستاكت به عود أسحل].

[4] / في: أ [مذهب].

[5] / البيت من الطويل، وقائله: عمر بن أبي ربيعه، يتغزل في معشوقته ويقول إنها إذا تستاك بعود أخذ من الإراكة لكونه غير ملائم لطبعها تخيّر لها عود اسحل، والأسحل:هو عود شجر يدق بحيث يصير كالأصابع يُجعل للإستياك. والشـــاهد فـــيه: أنـــه أعمل الفعل الأول وهو تنخل فرفع به قوله: عود ، وأعمل الثاني وهو الفعل استاكت به على مذهب الكوفيين، والبيت بتمامه:ـــ

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ إِرَاكَةٍ تُنُخِّلَ فَاستَاكَتْ بِهِ عُودُ إِسْحِلِ

وهـــو مـــن شواهد الكتاب 78/1، والتخمير 240/1، وابن يعيش 1/ 79 ـــ 98، والمفضل النعساني 39/1، على المفصل، وذكر أن نسبته للطفيل للغنوي في ديوانه /65، وفي شرح شواهد الإيضاح لابن بري / 89، والأشموني 1 / 359، وشرح أبيات المفصل 221/1.

[6] / ينظر اللسان مادة [أ، ر، ك] 122/1.

فالشـــيء الأول: أن الفعلــين إذا تــوجّها إلى اسم بجهة المفعولية ثم اعمل الأول فالحذف في الثاني لا يُصِيبُ مِحَزَّهُ ولا يُطَبِّقُ مِفْصَلَهُ، تقول: لقيت رجلا وأكرمته بالضمير لا وأكــرمت بدونـــه[1]؛ لأن حــذف الضمير لا يُحْسَنُ إلا في ثلاث مواضع: الصلة، والصفة، والخبــر، نحــو: ﴿أَهَــذَا الذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ [2] أي بعثه [3]، ومرر ت برجل أكرمت أي أكــرمته، وزيــد ضربت أي ضربته، وإنما حسن حذف الضمير في هذه المواضع؛ لحصول طــول الكلام بذكر الصلة والصفة والخبر في كلام واحد، والحذف في الثاني على استكراه، فعلم أن الحذف في الثاني ممتنع؛ لأنه ليس من هذه المواضع الثلاثة.

أمّا إذا أعملت الثاني وحذفت مفعول الأول استغناء عنه بالثاني [كان حسنا][4]، كما في قــوله تعالى: ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ [5]، فكأنه قال: آتوني قطرا أفرغ عليه قطرا، حذف مفعــول الأول اســتغناء[6] [عــنه][7] ولا يقول: آتونيه لا ستلزامه إضماراً قبل الذكر، وإن قلنا بالإضــمار قبل الذكر في نحو: ضربني وضربت زيدا؛ لأن الإضمار قبل الذكر على خلاف الأصل كالحذف.

ولــم يثــبت حذف الفاعل بحال، وقد ثبت الإضمار قبل الذكر في مواضع، فإذا لم يكن في الفاعل بُدٌّ من أحدهما فالإضمار أقرب.

---

[1] / مقصــد الشــارح أنه إذا تسلط عاملان على اسم واحد مثل أكرمني وأكرمت عبدا لله ونوي إعمال الأول على مــذهب الكوفيــين فتقول أكرمني وأكرمت عبد الله برفع عبدا لله على أنه فاعل لأكرمني؛ لأن إعمال الأول يقتضي رفع عبد الله، ووجب الإتيان بضمير يرجع إلى عبد الله في الفعل الثاني فتصير الجملة أكرمني عبد الله وأكرمته ولا يبنى الكلام على التقديم والتأخير.

[2] / سورة الفرقان/41.

[3] / ينظــر اللباب في علل البناء والإعراب 125/2، والتبيان في إعراب القرآن 57/1، والأنبا ري كمال الدين عبد الــرحمن بــن محمــد المتوفى سنة: 577هــ، أسرار العربية، تحقيق / محمد بهجت البيطار، دمشق مجمع اللغة العربية 1377هــ ــ 1957م ــ 328/1

[4] / سقط من: أ ، أثبتها من: ب، و: ج.

[5] / سورة الكهف /92 .

[6] / ينظــر، العكبري، عبد الله بن الحسن،التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت لبنان 2 / 862، والبحر المحيط 7 / 227.

[7] / سقط من: أ.

أمّا المفعول ففضلة في الكلام، فيجوز حذفه، فقلنا في مثل ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ بحذفه من الأول لـئلا يلـزم الإضـمار قبل الذكر بلا ضرورة، ولا يقال العمل في الآية للأول والمضـمر مـن الثانـي محـذوف؛ لأنه [يؤدّي][1] إلى أن يكون الإجماع على قراءة ليست بالأحسـن، إذ الأحسـن في إعمال الأول في مثل هذه الصورة إثبات الضمير في الثاني، ولم يـأت أفـرعه فـدل على إعمال الثاني[2]. والشيء الثاني في بيت طفيل الغنوي[3] فإنه أضمر معمول جري واعمل استشعرت في الطاهر، وهذا هو المذهب البصري بعينه.

وأول البيت[4]:- وكُمْتا مُدَمَّاةً كَأنَّ مُتُونَهَا [........................]

فالكمـيت من الخيل: ما هو بين السواد والحمرة عند سيبويه[5] [وعن][6] أبي عُبَيْد[7] ما كان عرفه وذنبه أسودين، فإن كانا أحمرين فهو أشقر[8]، والمدمّي الشديد الحمرة، يقال: أحمر مُدَمًّى. واستشعرت: جعلته شعارا، وهو ما ولي الجسد من الثياب،يقول كأنها لِصَفاء لونها

---

[1] / في: أ [يروى]صححتها من: ب، و: ج ، لتتفق مع السياق.

[2] / ينظر الكشاف 499/2، والبحر المحيط 227/7.

[3] / هـو طفيل بن عوف بن كعب الغنوي، أبو مران المتوفى سنة:13 ق هـ، شاعر جاهلي مجل من أقدم شعراء قـيس بـن عـلان، وأشهرهم وصفا للخيل، ولذا سمي: طفيل الخيل، ينظر ترجمته في الشعر والشعراء 364/1، والخزانة 46/9، والأعلام 329/3.

[4] / البيت من الطويل، وقائله: طفيل الغنوي في ديوانه تحقيق: محمد عبدا لقادر أحمد ص 23، وهو بتمامه:ـ

وكُمْتا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

قال يمتدح فيه نفسه بأنه وقومه يركبون أو يقودون خيلا، واراد وخيلا حوراً، وخيلا كُمْتا مُدمأة شديدة الحمرة كأن متونها لصفاء لونها ولمعان شعاعها جرى عليها لون شيء مذهب، وكان هذا دأب العرب في وصف خيلهم .

والشـاهد فـيه: تـوجه العاملـين: جـرى، و: استشعر، إلى معمول واحد وهو: لون مذهب، فأضمر الفعل الأول وهو:جري، وأعمل الثاني وهو: أستشعر؛ لأنه أقرب إلى رأي البصريين، ولذلك نصبه ولم يرفعه.

ينظـر شـرح أبـيات المفصـل 217/1، وهو من شواهد الكتاب 77/1، والمقتضب 75/4، والإنصاف 88/1، والتخمير 237/1، وابن يعيش 87/1، والإيضاح 163/1، واللسان مادة [د، م، ي] 414/4.

[5] / ينظر الكتاب 477/3.

[6] / سقط من: ب.

[7] / أبـو عبيد هو القاسم بن سلام الهروي الأزدي الخز اعي ولاءً ، الخرساني البغدادي: 157 ـ 224 ، عالم من العلمـاء الـبارزين فـي الفقه والنحو واللغة والقراءات والسنة، أخذ عن أبى زيد وأبي عبيده والأصمعي والكسائي والفراء، أنظر ترجمته فغي الأنباه 12/3، والأعلام 10/6، والتخمير 309/1.

[8] / ينظر اللسان مادة [ش، ق، ر] 161/7.

وحسنه قد لبست لونا مُذَهّبا.

والشـــيء الـــثالثُ: أن المقتضيين متى ازدحما فالغلبة لآخرهما وجودا، والشاهد بهذا مسألة التعليق[1]، وهي: علمت لزيد منطلق، وسنقررها في قسم الأفعال إن شاء الله تعالى .

قوله: (قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ، وَقَامَ وَقَعَدَا أَخَوَاكَ)

الأول بصري، والثاني كوفي، فإن قلت: لِمَ أَبْرَزَ ضمير الاثنين في: قاما وقعد أخواك، ولــم يُبْــرِز ضمير الواحد في ضربني وضربت زيدا ؟ قلت: لأن الفعل لا بد لـــه من فاعل مظهــر أو مضمر، ولا يكون أقل من مفرد فيكون[إضماره وإبرازه][2]على السواء لعلمنا به، فأما الزائد على الواحد فغير معلوم، إذ من الجائز أن يكون مثنى أو مجموعا فيجب الإبراز؛ لأن الضمائر مظنة الاحتياط واجب صونها لكونها بمنزلة الإشارات والتلويحات.

قوله: (وَلَيْسَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ[3]الخ)

يريد أن قوله:-

---

[1] / التعليق هو: إبطال العمل لفظا لا محلا، لاعتراض ماله صدر الكلام بعده وهي:ـــ

أ ـــ لام الابتداء مثل مثال الشارح علمت لزيد قائم فقد ألغى تسلط الفعل والفاعل على زيد لدخول لام الابتداء فعلق عملها لفظا.

ب ـــ لام القسم مثل قول لبيد:ـــ

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنّي مَنِيّتِي إِنّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

ج ـــ ما النافية، مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنْطِقُونَ﴾ سورة الأنبياء/ 65.

د ـــ لا النافية ، مثل: علمت لا زيد قائم.

هـــ ـــ إن النافية، مثل قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً﴾ سورة الإسراء /52.

و ـــ الاستفهام مثل علمت أزيد قائم.

وسمي هذا الإهمال لتسلط العامل تعليقا؛ لأن العامل عمل في المحل دون اللفظ ، بدليل أنه يجوز العطف على محله بتأثيــر العامــل ، فصار العامل عاملا ولا عامل ، فسمي معلقا، كالمرأة التي هي معلقة فهي مزوّجة ولا مزوّجة، ينظر القطر /178، و أوضح المسالك 184/1.

[2] / في: ب و: ج [الإبرازه وإضماره].

[3] / سبقت ترجمته في المقدمة.

فَلَوْ أنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ   كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ[1]

ليست مما نحن فيه، إذ لم يوجه: لم أطلب، إلى ما وجهه أليه: كفاني وهو قليل لوجهين:-

أحـــدهما أن المثـــبت في جواب لو منفي، والمنفي[فيه][2] مثبت، فإذا قلت لو جئتني أكـــرمك كان الكلام منفيا لانتفاء المجيء، وإذا قلت لو جئتني لم أضربك كان الضرب ثابتا؛ لأن لـــو معـــناها امتناع الشيء لامتناع غيره، وفي البيت فعلان: أحدهما مثبت وهو: كفاني، والآخر منفي، وهو: لم أطلب ولو كان لم أطلب موجها إلى قليل يلزم التناقض؛ لإخباره مرّة أن الســـعي لـــيس لأدنـــى معيشة، وأن القليل من المال لا يكفيه، ومرّة بأنه يطلب القليل من المـــال، على أن قوله/ 22، ب/ ولو سعيت لأدنى معيشة لم أطلب قليلا من المال: فاسد[3] من الكـــلام؛ لأنه بمنزلة أن يقول لو قنعت بقوتي في كل يوم لم أطلب مقدار عيشي في كل يوم وهـــو كما ترى بيِّنُ الفساد، لا يفوه بمثله من له أدنى تمييز، فكيف تَهْدِر بذلك شَقْشِقَةُ من هو الحاوي لقصب التبريز، وهو ابن حُجْر الكندي، المقتلد لـــه من عيون نكت البلاغة الأناسي، بخلاف قوله:-

[ولـــو سعيت لأدنى معيشة كفاني قليل من المال]؛ لأنه بمنزلة قوله لو قَنِعت بقوتي كل يوم طلـــبت مقـــدار شبعي في كل يوم، وهذا كلام لا غثاثة فيه ولا رثاثة وهو مَحِيك على منواله

---

[1]/ البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس من قصيدة طويلة في ديوانه ص39، وعنى البيت أن الشاعر يمتدح نفسه فـــي هـــذا البيت أن تعبه في هذه الحياة ليس للبحث على سبب الحياة والترف، وإلا كفاه قليل من المال ، ولكن تعبه وشـــقاءه لأجل المجد وعلو الهمة، فهذا ما يصرف فيه جهده وعمره، أما المعيشة فمثله يستطيع أن ينالها بكل يسر، والدليل على يكتمل في البيت الذي يلي شاهدنا وهو قوله:ـــ

وَلَكِنَّما أسعى لِمَجدٍ مُؤَثَّلٍ   وَقَد يُدرِكُ المَجدَ المُؤَثَّلَ أَمثالي

والشـــاهد فـــيه: أن هـــذا ليس من التنازع؛ لأن الفعلين لم يتوجها إلى معمول واحد، بل كل فعل لمعمول خاص به، وتقديره: الملك؛ لدلالة ما بعده عليه، ينظر شرح أبيات المفصل 124/1، وابن بري عبد الله بن بري، شرح شواهد الإيضـــاح لأبي علي الفارسي تقديم وتحقيق: د/ عيد مصطفى الدرويش، الهيئة العامة لهيئة المطابع الأميرية 1408 هـ،1985م، ص 91ـــ 92، وهو من شواهد الكتاب 79/1، والمقتضب 76/4، والخصائص 387/2، والإنصاف 84/1، واللـــباب فـــي علـــل البناء والإعراب 156/1، والتخمير 241/1، وابن يعيش 78/1ـــ 79، والإيضاح في شرح المفصل 165/1ـــ 169، والمغني 338ـــ 356، والخزانة 327/1.

[2] / سقط من: أ.

[3] / ينظر كتاب سيبويه 79/1، حيث وافق الشارح سيبويه، ونقل حكمه.

الصحيح والسداد، فكذا ذاك مصون عن وصمة الفساد، ولذا لم يجز توجيه [لم اطلب إلى قليل من المال].

والوجه الثاني من التناقض: أن لم أطلب لو كان موجها إلى قليل لكان طلبه القليل من المال ثابتا، وقوله في البيت الآخر:-

وَلَكِنَّما أَسعى لِمَجدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَد يُدرِكُ المَجدَ المُؤَثَّلَ أَمثالي

ينبــئك أنه لا يسعى للقليل من المال ولا يطلبه، فعلم أن لم اطلب غير موجّه إلى قليل، وأن العامل فيه هو كفاني، ومعمول لم أطلب مقدّر، فكأنه قال:-

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك فتكون الكفاية من القليل منفية، وطلب الملك ثابتا، ومذهب الشيخ أبي علي[1] في هذا البيت أن لم اطلب موجّهة إلى قليل [2]، ومـــا أدري ما وجه صحة قوله مع تظاهر الوجهين المذكورين وتعاضدهما على وضوح بطلانه!؟ غاية الأمر أنه قصد جهة أخرى، وهو أنه لم يعطف لم أطلب على قوله كفاني لئلا يلــزم ما ذكرنا في الوجه الأول من الفساد، ولكنه جعل الواو فيه للحال، فإذا كانت الواو فيه للحال لم يلزم أن يكون الطلب مثبتا، بل يلزم أن يكون منفيا، والتقدير لو سعيت لأدنى معيشة لكفانــي القليل غير طالب له، فيكون الفعلان موجهين إلى قليل بهذا الاعتبار، ويكون الأول مــنها معمــلا فــيه، والظاهر ما ذكرنا؛ لأن استعمال واو العطف أكثر، مع أن البيت الثاني يــنادي بأن لم أطلب موجّهة إلى الملك على ما مر تقديره، والشيخ إن كان سبّاقا لا تشق له

---

[1] / سبقت ترجمته.

[2] / ينظر الفارسي، أبو علي، كتاب الإيضاح، تحقيق / د كاظم بحر مرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الثانية 1416 هـــ 1996م ص 104، والمقتصد 342/1 ــ 343 .

والواضـــح أن أبا علي لم ير كما قال الشارح فعنده أن العامل في قليل هو كفاني ولم أطلب، ويبدو أن الشارح غفل عـــن قول أبي علي: ومن إعمال الثاني، قبل ذكره هذا الشاهد، وزعم أن حكم هذا الشاهد هو حكم سابقه حيث أعمل أبو علي فيه الأول، ينظر الإيضاح العضدي 67 ــ 68.

ولتأكيد أن الشارح قد جانب الصواب في نسبة هذا الرأي لأبي علي الفارسي حيث نفى كل شارحي شواهد الإيضاح هذا القول ولم يذكره أحد، بَدْأً من كتاب الإيضاح للفارسي /104، وشرح شواهد الإيضاح /91، والقيسي، أبي علي الحســن بن عبدا لله، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد بن حموده الأعجاني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1408 ــ 1987، بيروت لبنان، ص 105/1.

عِثْيَـرَ [1] ولا غبار فإن الجواد قد تلحقه كبوة وعثار، فارع [صماخيك] [2] إلى ما قاله المصنف في الكتاب[3] فَلَلْحَقُّ أحق أن يتبع، والصواب حقيق بأن يُسمع.

قوله: (وَمِنْ إِضْمَارِهِ)

الضمير فيه للفاعل، وهذا إضمار لقيام قرينة دلت عليه، وليس بإضمار قبل الذكر لأن القــرينة قائمـــة مقام الذكر، فإن تقدّم أمر جاز أن يكون في كان ضمير يعود إلى ذلك، وإلا فالمعنـــى إذا كان ما نحن عليه من السلامة وهو الذي فسر به لأنه مستغن عن القرائن وهذا الإضـــمار قـــريب من الإضمار في ضربت وضربني استغنى فيهما عن ذكر المرجوع إليه لدلالـــة المشاهدة عليه كما استغنى عن ذكره هنا لدلالة الحال عليه، ولو رفع غد لجاز وتعيّن أن يكـــون فـــاعلا، وإنما جاء [وجوب][4] إضمار الفاعل بانتصاب غدٍ، ويجوز أن يكون غداً بالنصب متعلقا بكان، وهي تامة، والتقدير إذا حدث ما نحن عليه من السلامة في غدٍ فأتني،أو بمحذوف، وهي ناقصة، والتقدير:إذا كان ما نحن عليه واقعا في غد فأتني.

[عامل الفاعل]

قوله: (وَقَدْ يَجِيءُ الفَاعِلُ وَرَافِعُه مُضْمَرَ الخ)

ذكر في هذا الفصل ترْك رافع الفاعل بإغناء قرائن الأحوال عن ذكره.

القرينة الأولى: كون الكلام جوابا لسؤال واقع أو لسؤال مقدّر.

فـــالأول: نحو: زيد، في جواب من قال: من فعل؟ فقولك: زيد، في جوابه مغن عن ذكـــر فَعَلَ، وإنما أن التقدير فعل زيدٌ، دون زيدٍ فَعَل؛ [لأن الأصل في من فعل كان أن يقال أَفَعَـــل زيـــدٌ أم عمـــرو؟ إلى ما يطول جدا، فأتى بمن للإيجاز، ولا بد للمطابقة بين السؤال والجواب، وفي السؤال الفعل مقدم تقديرا، فكذا في الجواب.

---

[1] / العِثْيَر: الغبار، ينظر اللسان مادة [ع، ث، ر] 45/9.

[2] / في: ب سمعك].

[3] / يريد كتاب المفصل.

[4] / في: أ [ضرب] صححتها من: ب، لتتفق مع السياق.

والثانـــي][1]: نحـــو قولك علت كلمته ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ [2] فيمن قرأها مفتوحة الباء،[3] وقد مر ذكره،[4] ومن هذا القبيل قوله:-

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومِهِ   وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[5]

فضارع:جواب سؤال مقدر، فكأنه لما قال لِيُبك يزيد بضم /28، أ/ الياء من ليبك قيل لـــه: مَـــنْ يبكيه؟ فقال ضارع، أي ليبكه ضارع، والضارع الذي قد ذلّ وضَعُف، والمختبط: الســـائل، وتُطِـــيحُ: تهلـــك يقال: طاح الشيء يَطيح [إذا][6] هلك، وأطحته: أهلكته، وما تُطِيح: مصـــدر /12، ج/ كمـــا تقول: يعجبني ما صنعت أي: صنيعك، أي ومختبط من أجل ما قد أصابه من إطاحة الأشياء المطيحة، والطوائح في البيت: بمنزلة المطيحات، ونظيره قوله عز مـــن قائـــل: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ [7] أي: ملقِحَاتٍ، أوملاقح جمع مُلْقحة؛ [لكونها] [8] ملقحة

---

[1] / سقط من: ج.

[2] / سورة النور /36.

[3] /قـــرأ ابـــن عامـــر وشعبة ﴿يُسَبَّحُ﴾ بفتح الباء على مالم يسمى فاعله، ينظر البحر المحيط 8 / 48، والنشر في القراءات العشر 249/2، وشرح طيبة النشر في القراءات العشر 286.

[4] / تنظر المقدمة عند تفسير الآية في الخطبة.

[5] / البـــيت من الطويل، وقائله: مختلف فيه فنسبه المقتضب في 282/3، وابن يعيش في 80/1، والخوارزمي في شـــرح أبيات المفصل 225/1 ، ومحقق التخمير 245/1 ، ومحقق الإيضاح في شرح المفصل 173/1 إلى ضرار بـــن نهشل، وهو في ديوان لبيد بن ربيعه، تحقيق: عمر فاروق الضباع، دار الأرقم، الطبعة الأولى 1997م ص/ 190.

والمعنـــى: أن هذا الرجل الذي يرثى بهذه الأبيات الذي هو يزيد بن نهشل شقيق القائل على أحد الأقوال بالنسبة إليه كـــان كثيرا ما يدافع عن الضعفاء من خصومهم ويبذل الأموال لنصرتهم ، فلما مات قال أخوه:ـــ أبكوا هذا الفارس الـــذي مات، قالوا من؟ قال يبكيه الضارع الذي ذلّ للخصومة، إذ لا يجد بعده من يدافع عنه ولا يدفع له خوفا عليه، والفقير السائل من إطاحة الطوائح.

والشـــاهد فـــيه: ارتفـــاع ضـــارع بفعل مقدر وهو يبكيه؛ لأنه لما قال ليبك كأنه قال من يبكيه، ينظر شرح شواهد الإيضاح /94، وشرح أبيات المفصل 224/1، وهو من شواهد الكتاب 288/1، والمقتضب 282/3، والخصائص 353/2، والمقتصد 355/1، والمغني /رقم الشاهد 853 ص 620، واللسان مادة [ط، ي ، ح]237/8. والخزانة 1/ 303 ـــ 147/1.

[6] / سقط من: أ.

[7] / سورة الحجر /22.

[8] / سقط من: أ.

للأشـجار، ولكــن أُخْــرج علـــى حذف الزوائد، فصار كأنه جمع فاعلةٍ من: لَقَحَ [1]، وكذلك الطوائح أخرج على حذف الزوائد، ويروى:-

لِيَبْكِ يَزِيدَ[.........   ....]

بفــتح حــرف المضـــارعة ونصـــب يزيد وارتفاع ضارع بيبك، ولكن أين الحصى بالقِيعَانِ[2] من فرائد بنحور الحسان؟[3]، فإن النظم الأول[4] مستعمل على جهات حيث قد حُرِمَهَا النظم الثاني.[5] منها: أن الأول ناب مناب الجمل الثلاث دون الثاني على ما سلف الإيماء إليه والإيحـــاء به في الآية عند فِسْرِ الخطبة[6]. ومنها: أن يزيد في الأول مقصود إليه بالذكر؛ لأنه فاعل، وفي الثاني مستغنى عنه لكونه فضلة. ومنها أن أول الكلام في الأول غير مُطمع ذكرَ الثانـــي فــورود ذكرِه للسامع بعده كغنيمة تتيسّر لـــه من حيث لا يحتسب بخلافه في النظم الثاني.

ومنها: أن الكلام على النظم الثاني كالمتناقض من حيث الظاهر؛ لأن كون يزيد فضلة مؤذن بـــأن مساس الحاجة إليه دون مساسها إلى الفاعل، وكونه مقدما على الفاعل يؤذن بأن الأمر علـــى العكس والنّظم الأول [سليم][7] عند هذا. ومنها: أن الكلام في الأول يفيد استناد البكاء إلى الفاعل إجمالا أولا، وتفصيلا ثانيا، وفي الثاني يفيد استناده إليه من وجه واحد، فليقتصر

---

[1] / ينظر الجامع لأحكام القرآن سورة الحجر آية/22 ص 20/10.

[2] / القيعان: طين حر ينبت السدر وتمسك الماء ومنه مالا ينبت، ينظر اللسان مادة [ق، و، ع] 48/11.

[3] / هذا تعبير جميل أتى به الشارح ليبين مدى الفرق بين القولين الذي هو بصدد شرحهما في توجيه الشاهد، فكأنه شـــبه القـــول الأول بالفرائد التي في نحور الحسان أي اللآلئ التي تلبسها الجميلات في رقابهن، ويشبه القول الثاني بحصى ملقاة في القيعان وهو منبت السدر في بطون الأودية، وهذا تعبير بليغ في توضيح مدى الفرق بين القولين.

[4] / يقصد الشاهد: لِيَبْكِ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومِهِ ....

[5] /الذي هو لِيَبْكِ يزيدَ، بفتح ياء المضارعة في ليبك، والدال في: يزيد.

[6] / في تفسير قوله تعالى :﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ أتى بهذه الآية في تفسير قول الزمخشري (في أبواب الاختصـــار والتكرار) حيث قال الشارح: بفتح الباء أي يسبح له رجال بكسرها وهو جواب من يسبح له فيكون نائبا مناب الجمل الثلاث ث، الأولى يسبح له والثانية الجملة المدلول عليها برجال وهي من يسبح له ، والثالثة رجال مع المقـــدّر وهـــي يسبح له رجال، تنظر مقدمة الشارح ص 54 عند شرح قول الزمخشري: في أبواب الاختصار، والبحر المحيط 48/8، والنشر 249/2، وشرح طيبة النشر286.

[7] / كلمة[سليم] في: أ مكررة.

علـــى مــــا ذكرنا فإنه كافٍ لمن أوتي حظا من سلامة الذوق واستقامة الطبع، فأما البليد فلا ينفعه التطويل وإن تلونا عليه التوراة والإنجيل.

القــرينة الثانــية: كــون الــرافع مفسّرا كأمثلته[1] فـــ:هل، للاستفهام وهو [مستدع][2] للأفعـــال لوقـــوعه عن الحوادث[3]، وكذا الشرط [يقتضي][4] فعلا لامتناع الشرط بدونه فيكون الفعـــل مضمرا بعدهما، والفعل الظاهر مفسرا له[5]، وإنما ترك ذكر الرافع مع القرينة الأولى لِرَوْمِ الاختصار، ومع القرينة الثانية؛ إمّا لاتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره وهو في نحو: هل زيدٌ خرج و: [......................... ......]إنْ ذُو لُوثَةٍ لانَا[6]

[1] / الرافع المفسر الذي يقصده الشارح هو الفعل المضمر في أمثلته السابقة، الآية ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ ، وقـــول الشـــاعر: ليـبك يزيد ضارع لخصومه .... ، فإن الفعل مضمر فيهما على ما سبق بيانه، وإنما يجوز إضمار فعل الفاعل لكون ما قبله مشعرا به أي مفسرا له.

[2] / في: ب [مستدعي].

[3] / ومـــن إضمار فعل الفاعل لكون ما قبله مشعر به في الاستفهام قولك " نعم محمد " في جواب من قال لك " هل جـــاءك محمـــد ؟" فالمجاب به مرفوع بفعل مقدم مقدر ، غير أنه يجب ملاحظة أن جواب الاستفهام المقدم فيه على الاســـم إلا إذا كـــان الفعل فيه مقدم على الاسم كقوله تعالى ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيـــزُ الْعَلِيمُ سورة الزخرف، آية /9، فقوله تعالى ﴿الْعَزِيزُ﴾ مرفوع بخلق التي في الاستفهام، ولكن الإثبات في الفاعـــل في جواب الاستفهام المقدر تقتضي أن يسبق الفاعل بالفعل زيادة للتأكيد، ينظر ابن مالك، جمال الدين محمد بـــن عبد الله ، المتوفى سنة:672هـــ، شرح التسهيل، تحقيق: د / عبد الرحمن السيد، و: د/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1410هـــ، 1990م ص /120/2.

[4] / سقط من : أ .

[5] / مـــثل قـــوله تعالـــى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ سورة التوبة آية /6، حيث حذف فعل الشرط لدلالة المفسر عليه، والتقدير وإن استجارك أحد من المشركين.

[6] / جـــزء مـــن عجز بيت من البسيط، قائله قريط بن أنيف العنبري، ، من قصيدة ، وهو في ديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس، الطبعة الأولى 14/1 وشرحه المر زوقي في 25/1.

والمعنى أن الشاعر أُغير على إبله فسلبت منه فلم يحرك قومه ساكنا ويدافعوا عنه وعن إبله فقام بهجائهم، وتمنى أن لـــو كان من قوم مازن إذا لهبوا لنجدته ولدافعوا عن إبله حيث وصفهم بمعشر خشن عند الشدائد ووصف قومه بذي لوثة وهو الاسترخاء والذل عند الشدة . والشاهد فيه: رفع: ذو، بفعل مضمر، والفعل الذي بعده وهو لانا مفسر له، والتقدير: أن لان ذو لوثة لانا، ينظر شرح أبيات المفصل 229/1 ،

والبيت بتمامه:ـــ

وَمَسَّني في حِمى أبنائِهِم حَزَنٌ   إذَن لَقامَ بِنَصري مَعشَرٌ خُشُنٌ

عِندَ الحَفيظَةِ إن ذو لَوثَةٍ لانا

أو لاتــباع الاســتعمال الوارد على تركه كما إذا أردت ضرب المثل بقولهم[1]:لو ذات سوار لطمتني، ثم إن ترك الرافع في بعض هذه الصور واجب، وفي بعضها جائز.

فالواجب: أن تقوم قرينة تدل على خصوصية ذلك الواقع ومنعه ما يمنع مجيئه، والجائز فيما عدا ذلك.

فالجائــز: مــا ترك ذكره مع القرينة الأولى[2] إذ الترك معها للاختصار، بقيام دليل يدل على خصوصــيته ولــيس معه ما يمنع مجيئه، فإنك إذا قلت في جواب: من فَعَل؟ فَعَلَ زيد؟، كان مستقيما.

والواجب: ما ترك ذكره مع القرينة الثانية.

وبيان المانع عن ذكر الرافع معها: أنه لو ذكر لأدّى إلى الجمع بين المفسَّر والمفسِّر فيصير الثاني مفسَّرا غير مفسِّر والأول مفسَّرا غير مفسِّر، وأول بيت الحماسة:-

---

وهو من شواهد والتخمير 248/1، وابن يعيش 82/1، واللسان مادة [خ، ش، ن] 104/4 المغني 30/1 ــ 338، والخزانة 441/7 ــ 445/8.

ويــروى هذا الشاهد لصفي الدين الحلي، وهذا ليس بأرجح من نسبته إلى قريط بن أنيف، إذ ورد في قصيدة لصفي الدين الحلِّي ليس في مطلع قصيدة، بل جاء رجز رابع بعد أن حكى قصته من أولها وأول القصيدة:ــ

يا لَلحَماسَةِ ضاقَت بَينَكُم حِيَلي وَضاعَ حَقِّيَ بَينَ العُذرِ وَالعَذَلِ
فَقُلتُ مَع قِلَّةِ الأنصارِ وَالخَوَلِ لَو كُنتُ مِن مازِنٍ لَم تَستَبِح إِبِلي
بَنو اللَقيطَةِ مِن ذُهلِ بنِ شَيبانا
لَو أَنَّني بَرُعاةِ العُربِ مُقتَرِنٌ لَهُم نَزيلٌ وَلي في حَيِّهِم سَكَنُ
وَمَسَّني في حِمى أَبنائِهِم حَزَنٌ إِذَن لَقامَ بِنَصري مَعشَرٌ خُشُنُ
عِندَ الحَفيظَةِ إِن ذو لَوثَةٍ لانا

[1] / مــثل يضرب على من يهان ممن هو ليس ندّ له فيضطر إلى كبت مهانته لأن الذي أهانه غير مساو له فالتقى علــيه مرُّ الإهانة والصبر عليها، ولو أنه أهين من غريم يساويه لكان الأمر هيّن عليه، وذات سوار كناية عن المرأة الحرة؛ لأن العرب لا تلبس إماؤهم السوار أي أن هذا الرجل لطمته امرأة غير حرة؛ أي جارية عاطل .

والشاهد فيه: رفع ذات بفعل مقدر محذوف تقديره:لو لطمتني ذات سوار لطمتني، وهو في: جمهرة الأمثال 193/2، ومجمــع الأمــثال للميداني، الباب الثالث والعشرون 174/2، 202/2، وروايته في الموضع الثاني: ولو غير ذات سوار لطمتني، والكامل في اللغة والأدب 221/1، والمقتضب 77/1، والمستقصى 297/2، وفي التخمير 248/1، وابن يعيش 81/1 ــ 82، والإيضاح في شرح المفصل 177/1.

[2] / ينظر شرح التسهيل لابن مالك 118/2.

إِذًا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ   عِنْدَ الحَفِيظَةِ[1][.............]

يقــول: لوكنت من مازن [ثَمَّ رام ظلمي رائم[2]] لقام بنصري معشر فيهم خشونة وسبك شوكة عند الحفيظة، أي عند [الغضب][3].

واللوثة: الاسترخاء والضعف، يقول: فقومي بهم لوثة فلذلك استُبِيحت إبلي.

قوله:(لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي)

يُحكــى أن حاتمــا[4]الطائي أُسِرَ في بلاد عنزة فأمرته أم المنزل أن يَفْصد ناقة لها، وكان من عــادة الجاهلية أكل الفصيدة[5] في المخمصة فنحرها، فقيل له في ذلك فقال: هكذا فزدي[6] أَنَهْ، فلطمــته جارية بما فعل فقال: لو ذاتُ سِوَار لَطَمَتني، أي لو لطمتني من كانت كُفُؤا لي لهان علــيَّ ذلك، وقيل: معناه لو لطمتني حرة، جعل السوار علامة للحرية؛ لأن إماء العرب قلما تلبس السوار، وهو مثل للكريم يجني عليه اللئيم، ويحتمل أن تكون لو للشرط، أو للتمني، ولا يخرج في الفصلين عن التمثيل، فإن كانت /23، ب/ للشرط قُدِّر جوابها محذوفا، وإن كانت للتمني لم تحتج إلى تقدير جواب.

قوله: (عَلَى مَعْنًى وَلَوْ ثَبَتَ)

---

[1] / تقدمت دراسته عند أول تطرق له.ص 165-166

[2] / في: أ [ثم رام رائم ظلمي].

[3] / في: ب [الضعف]، والذي أثبته في المتن هو الأصح، على ما ثبت في اللسان مادة [ح، ف، ظ] 234/3 .

[4] / هــو حــاتم بن عبدا لله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني أبو عدي أبو سفانة ،المتوفى سنة: 46 ق هــ، فارس وشاعر جاهلي اشتهر حتى صار يضرب به المثل في الكرم وإكرام الضيف، توفي قبل مولد النبي صلى الله علــيه وســلم بــثمان سنين، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء 164/1، والأغاني 6693/19، والخزانة 127/3، والأعلام 51/2.

[5] / الفصــيد: الذي كان يصنع في الجاهلية ويؤكل، وقيل الفصيدة: تمر يعجن ويشاب بشيء من دم وهو يداوى به الصبيان، ينظر اللسان مادة [ف، ص، د] 270/10 ــ 271.

[6] / الأصــل في كل صاد وقعت قبل الدال فإنه يجوز إشمامها رائحة الزاي إذا تحركت، وأن تقلبها زايا محضة إذا ســكنت، كذا قال الجوهري في الصحاح مادة [ف، ص، د]، وينظر اللسان كادة [ف، ز، د] 256/10، والتاج مادة [ف، ز، د] 452/2 ــ 453، والفصد أو الفزد هو دم يخرج من يد البعير ثم يؤخذ الدم فيشوى فيؤكل، وكان هذا من مأكل العرب في الجاهلية، وتنظر القصة في مجمع الأمثال للميداني202/2.

معــناه لــو ثــبت ﴿أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [1]، وأنهم صبروا: فاعل ثبت، والتقدير: ولو ثبت صــبرهم؛ لأن أن مع اسمها وخبرها في تقدير مصدر مضاف. تقول بلغني أن زيداً منطلق؛ والتقدير بلغني انطلاق زيد.

وفــي أن معنـــى الثبوت؛ لأنه للتأكيد. وفيه إثبات، والترك هنا أيضا من قبيل الجواب لقيام القــرينة الدالـــة عليه وهي ما في أن من معنى الثبوت الذي ذكرنا، وهو في المعنى مفسر، فكـــان مثل استجارك المتروك ذكره في قوله تعالى:﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [2]، والصـــبر: حبس النفس هو أن تنازع إلى هواها، قال تعالى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الذِينَ﴾ [3] ، وقـــولهم: صَبَرَ عَن كَذا، محذوف منه المفعول وهو النفس، وهو حبس فيه شدّة ومشقة على المحبوس؛ ولذا قيل للحبس على اليمين أو القتل: صَبْرٌ.

قوله:(**إلاَّ حَظِيَّةٌ فَلاَ أَلِيَّة**)[4]

يقـــال: حظـــي حُظْـــوَةً فهو حظِيٌ، وهي حظِيَّةٌ فعيلة بمعنى فاعلة، وكذا الأليّة فعيلة بمعنى فاعلة من: ألا يألو: قَصَّر.أي إن لم تكن في النساء ذاتُ حظٍ منك؛ لأن طبعكِ لا يلائم طباعهنّ، فإني غير مُقصِّرة في قصد الحظوة.

يقال: أن أصل ذلك: أن رجلا كان لا تحظى عنده امرأة، فلمّا تزوّج هذه لم تَأْلُ جهدا في أن تحظـــى عـــنده، فطلقهـــا، ولم تحظ، فقالت: إلا حظية فلا أليّة فصار مثلا في كل قضية كان

---

[1] / سورة الحجرات/5.

[2] / سورة التوبة / 6.

[3] / سورة الكهف/28.

[4] / مـــثل يضرب لمن كان يسعى إلى إتقان أمره وبذل فيه كل ما في وسعه وأتقنه، ولكنه لم يتوصل إلى إرضاء من كان له الأمر لعارض تعرضه من سوء حظ أو سوء طبع في صاحبه.

ومناســبته أن امـــرأة تـــزوجت رجلا وبذلت كل ما يطلبه الرجل من زوجته ولكنها لم تنل رضاه فقالت هذا القول فصار مثلا.

وقال الميداني عنه يضرب لمرارة الناس لنيل بعضهم بعض ما يحتاج إليه عندهم.

والشاهد فيه: رفع حضيّة لأنها فاعلة الفعل المضمر الذي هو: تكن: وهي من كان التامة، أي لا توجد حضيّة عندك.

والحضـــية: ذات الحظوة من النساء عند زوجها، والألية كالألية من آل في الأمر إذا قصد فيه، ينظر جمهرة الأمثال 67/1، ومجمع الأمثال 20/1، والمستقصى 373/1، وهو من شواهد الكتاب 260/1 ــ 261، والتخمير 252/1، وابن يعيش 81/1، والإيضاح 178/1، واللسان مادة [ح ، ض ، ي] 232/3.

الإنسان أهلا لها مجتهدا فيها، ولكنها امتنعت عليه لعارض عرض من غير جهة، وإنما وجب الترك هنا[1]؛ لأن القرينة في أصل المثال دلت على المراد، وقد اشتملت على أمر منع مجيء ذلك الرافع المتروك وهو كونه مثلا، ويجوز أن تقدر كان تامة وناقصة لعدم الإخلال بالمعنى، ويُروى: حظيّةً بالنصب أيضا، وهو على هذه الرواية من باب خبر كان المحذوف عامله. وسيأتي الكلام عليه في موضعه.

أي: إن لم تكن من تتزوجها حظيةً عندك إمّا فلا أَلِيَّة، فإنه إن نُصِب فانتصابه بكان المقدرة.

وإن رفع فخبر مبتدإٍ محذوف تقديره: فأنا غيرُ أَلِيَّةٍ، أو خبر إِنّي على ما ذُكِر في المتن.

[1] / أي ترك إظهار الفعل المضمر وهو: لكن، والتقدير: إن لا تكن توجد حظيّة عندك.

فصل:[المبتدأ والخبر]

/29، أ/ قوله: (الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر)

ذكــر المبتدأ والجبر بخصوصية اسميهما وحدَّهما بحدٍّ واحدٍ، ومَثَّله غير مستقيم؛ لما فــيه من [حدين][1]مختلفين بحقيقة واحدة، بدليل امتناع قولك، الإنسان والفرس: جسم متحرك، قاصدا تحديدهما بذلك.

فـــإن قلت: من الجائز أن يكون حدهما باعتبار ما اشتملا عليه من الأمر العام، وهو كـــون كل منهما مجرّدا عن العامل، قلت: لو كان حدهما بذلك الاعتبار لذكر اسمهما من تلك الجهة العامة، ومثاله أن يقول: المرفوعان بالابتداء: هما الاسمان المجردان للإسناد. ألا تراك تقـــول: الحـــيوان جسم متحرك فيدخل فيه الإنسان والفرس، وإذا أردت تحديدهما باعتبار ما اشتملا عليه من الأمر العام؛ لأن إطلاق الأخص باعتبار مجرد الأعم غير مستقيم، كإطلاق الإنســـان علـــى الفـــرس باعتبار كونه حيوانا؛ لأنها دلالة تضمُّنٍ وهي غير مستعملة، وإنما جمعهما بحد واحد، ولم يفرد كل واحد منهما في التحديد لئلا يرد عليه، أقائم الزيدان . بيانه: أن النحويـــين إنما يميّزون المبتدأ بكونه مسندا إليه والخبر بكونه مسندا فلو أفرد المبتدأ يرد عليه الجزء الأول في: أقائم الزيدان؛ لأنه مبتدأ[2] وهو مسند وليس بمسند إليه، ولو أُفْرِد الخبر يلزم الجزء الثاني؛ لأنه خبر وهو مسند إليه لا مسند، فإن قلت: فَلِم لمْ يَحُدَّ باب: أقائم الزيدان بِحَـــدٍّ آخـــر؟ وحـــدُّه :هو الصفة التي بعد حرف الاستفهام، و[حروف][3] النفي رافعة لظاهر [الاسم][4].

---

[1] / في: أ [حد]، وهنا خالف الجندي الزمخشري، في حد المبنتدأ والخبر بحد واحد، ينظر القسم الدراسي ص 35.

[2] / لأن الصـــفة الواقعة بعد الاستفهام والنفي تعرب مبتدأ مثل أقائم الزيدان، وما قائم الزيدان وإن ولم يتعرض لها الزمخشري في ذكر حد المبتدأ، واستدل عليه هذا ابن جُماعة في شرحه لكافية ابن الحاجب حيث قال: زاد بها على المفصّـــل وأجاد، ينظر ابن جماعة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن حازم المتوفى سنة: 733هـــ، شرح كافـــية ابن الحاجب، تحقيق: د ـــ محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع ص/97 ـــ98، وشرح الرضي على الكافية 225/1.

[3] / في : أ [حرف] .

[4] / سقط من : أ .

والثاني نحو: ما قائم غلاماك. قلت أعرض عما ذكرت لاستلزامه أمرا مستكرها وهو التـنويع في الحد، وما يقع في خبر المبتدأ من الجمل راجع إلى كونه اسما في التقدير،[1] فلذا اغتفر قولهم فيه إنه اسم؛ لأنه في المعنى مفرد ويحكم به على المسند عليه، وهذا لا يستقيم أن حرفا؛ لامتناع كونه أحد جزئي الجملة؛ لأنه يؤدي إلى انتفاء الحديث والمحدث عنه؛ ولا أنْ يكون فعل؛ا لأن إسناده إلى ما بعده لا إلى ما قبله فوجب أن يكون اسما.

قوله: (وَالْمُرَادِ بِالتَّجْرِيدِ)إلى قوله(وَغَصَبَتْهُمَا القَرَارَ علَى الرَّفْعِ)

ذكر أجناس العوامل اللفظية الداخلة على المبتدأ والخبر، ثم بين أن دخولهما عليهما مما يخرجهما عن ارتفاعهما لكونهما يرجعان معمولين لها، وقال:تلعّبت بهما.

أمّـا فـي باب: ظننت، فظاهر لانتصابهما به، وأما في باب: كان وإن، فالرفع لأحد الجزأين بهما غيرُ الرفع بالابتداء، فصح إضافة التَّلَعُّب إلى كل من تلك الأبواب.

قوله:(وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي التَّجْرِيدِ أنْ يَكُونَ مِنْ أَجْلِ الإِسْنَادِ)

لأنــه المعنــى الذي حصل به التركيب المقتضي للإعراب، إذ لولا ذلك لكان حكمهما علــى ما ذكره من حكم الأصوات التي لا إعراب [لها][2] وشبههما بالأصوات في كونها غير معربة لانتفاء مقتضى الإعراب، ثم ذكر في باب البناء، أن بناء الأصوات لمانع وهو مناسبة مــالا تمكن له[3]، وانتفاء سبب الإعراب منافٍ لوجود المانع عنه، وبطلانُ مثله لا يخفى على مــن لــه دربــة وفطانــة، فلعله أراد بالأصوات التي ينطق بها غير مركبة مثل: ألف با،تا

---

[1] /أي أن خبــر الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام غالبا ما يكون اسما ظاهرا، وقد يكون مضمرا مثل أقــائم أنــتما، والأكثــر أن يكون ظاهرا، والأخفش والكوفيون يرون رفع الصفة للظاهر على أن لها من غير إتمام الاستفهام.

وخبــر الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام قد يكون مدلوله متعددا فيكون مثنى أو مجموع مثل أحاضر الزيدان، أناجح العمرون، وهذا التعدد في الدلالة لا يعد خروجا عن حد التجرد الملازم بين المسند والمسند إليه، إذ المثنــى والجمع في الأصل أسماء والجامع بين المسند والمسند إليه الاسمية وليست مطابقة الخبر للمبتدأ في التعدد، ينظر شرح كافية ابن الحاجب / 98 ــ99، لبدر الدين ابن جماعة، وشرح الكافية للرضي 225/1 ــ 226.

[2] / في: أ فيها.

[3] / ينظر المفصل الباب الثالث، الاسم المبني /163.

وأشـــباهها مـــن المفـــردات[1]، /13، ج/ بهذا يندفع ما ذكرنا من الفساد ويطهر لما ذكر من التشبيه الصحة والسداد.

قوله:(وَكَوْنُهُمَا مُجَرَّدَيْنِ لِلإِسْنَادِ هُوَ رَافِعُهُمَا)

المـــراد بالـــرافع: عامـــل الـــرفع لا موجبة، فموجبة غير عامله، والموجب شبههما بالفاعـــل، والعامل: كونهما مجردين للإسناد[2] وليس كونهما مجردين للإسناد بلفظ، وإنما هو معنـــى يُعبَّر عنه، وليس للسان فيه حظ،[3] فإن قلت: لا معنى للتجرد عن العوامل [اللفظية][4] غيـــر عدم العوامل اللفظية، فيلزم أن يكون عدم العوامل اللفظية عاملا، قلت: المراد التجرد كون المبتدأ أولا لثان، ذلك الثاني حديث عنه، [كذا][5] حُكي عن الشيخ أبي علي[6] وأنه وصف وجُـــودي[7]، وأظهر من هذا أن معنى قولهم: تجريد الاسم من العوامل ليسند إليه ليس بإشارة إلـــى أمر عدمي؛ لأنهم لا يعنون بذلك أن الاسم يكون موجودا ومعه العوامل، ثم تنزع عنه العـــوامل كمـــا يجـــرد مـــن ثيابه ويكون تجريده إعدام ثيابه، وإنما مرادهم بذلك: أن الاسم المعـــدوم، إذا أرادوا إيجـــاده يؤتى به بلا عامل، فعلم أن التجريد هو أن يؤتى به بلا عامل، والإتيان به بلا عامل لا يشك في [كونه][8] أمرا وجوديّا ، هذا مذهب أصحابنا وذهب الكوفيين إلـــى أن أحدهما يرفع الآخر، إذ لا ينفك أحدهما عن الآخر، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم،

---

[1] / ألـــف با، تا وأشباهها من المفردات أي أصوات غير مركبة، وبالتالي فهي تفتقر إلى تكوين معنى اسمي يمكن الاســـتناد إليه وإسناده، فخرجت بهذا من الحد المقتضى للإعراب، وأشباه ألف (با، تا) أنواع الضمائر المتصلة مثل التاء في أنت وأخواتها، والحروف التي تلحق بانا مثل الكاف من إياك.

[2] / ينظر المقتصد 216/1، وقد رد ابن مالك هذا الرأي القائل بأنهما مرفوعان بالتجرد للإسناد؛ لأن الإسناد شرط صـــحته عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيبيه وعند المحققين، و الثاني أنه جعل تجردهما واحدا وهما ليسا كذلك، والثالث أطلق التجرد لم يقيده، ينظر شرح التسهيل 271/1، وهو عنده مرفوع بالابتداء الذي هو أي الابتداء تقديم الشيء في اللفظيّة والنية مجردا مسندا إليه خبر ومسندا هو إلى ما يسد مسد الخبر، ينظر التسهيل 269/1.

[3] / يعني أن الإسناد في المبتدأ عامل معنوي وليس لفظيا.

[4] / سقط من: أ .

[5] / في: ب، و: ج [لذا].

[6] / سبقت ترجمته.

[7] / ينظر الإيضاح للفارسي / 85، والمقتصد 213/1 ــ 214.

[8] / سقط من: أ.

لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه، فلما لم ينفك أحدهما عن الآخر، واقتضى كل واحـــد منهما صاحبه[1] ، وعمل كل واحد منهما في صاحبه، مثل عمل صاحبه فيه، كما عمل ﴿أ يًّـــا﴾ [2]في ﴿تَدْعُوا﴾ [3]، و﴿تَدْعُوا﴾ في﴿أَيًّا﴾ في قوله تعالى:﴿أَيّاً مَّا تَدْعُواْ﴾ [4]، فالجواب أن العامل مهْيَعُهُ المسلوك أن يُقدَّر المعمول، فلو قلنا بأن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ [5] لزم أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وهو محال.

والجـــواب الثانـــي: أن العامـــل في الشيء ما دام موجودا لا يعمل فيه عامل آخر؛ لامتناع دخول عامل على عامل، وقد صح قولك: كان زيد قائما بنصب الخبر بكان مع وجود زيـــد، وإن زيدا قائمٌ، بنصب الاسم بأن مع قيام قائم، فعلم أن ما ذهبوا إليه باطل ليس تحته طائل.

والجـــواب عن الآية السابقة: أنا لا نسلم بانجزام الفعل: بأي، إذ هو مجزوم بـــ:أن[6]، وأي: نابت عن: إن، فجهةُ عاملية: أي، هي تضمنها معنى إنْ، وجهة المعمولية لها الاسمية، فاختلفت الجهتان[7] فيجوز بخلاف ما نحن فيه، فالجهتان فيه متحدتان لفظا.

والجواب الثاني: أن كل واحد من: أيٍّ، و: تدعو، عامل بلا خلاف، فعملا[1].

---

[1] / تنظر القضية مفصلة في الإنصاف في المسألة الخامسة، 44/1.

[2] / ســـورة الإســـراء / 109، وأيا ـــ اسم شرط جازم مفعول به مقدم عمل فيه الفعل تدعوا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، على رأي الكوفيين.

[3] / تدعوا فعل مضارع ، فعل الشرط مجزوم بأي على رأي الكوفيين وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمســـة و واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 836، و: بهجـــت، عـــبد الـــواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطـــبعة الثانـــية 1418ـــ 1998م، ص340/6، والقيسي القيرواني، محمد مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ، تحقيق: محمد السواس، اليمامة للطباعة والنشر، دمشق الطبعة الثالثة 1423 هـــ ـــ 2002 م ص 412 .

[4] /سورة الإسراء/109.

[5] / هذا رأي الكوفيين .

[6] / أي إن الشـــرطيّة المقـــدرة، وأســـماء الشروط إنما عملت من جهة تضمنها معنى إن، ينظر ابن يعيش84/1، الإيضاح لابن الحاجب 183/1، وشرح التسهيل 73/4، والهمع 550/2.

[7] / ينظر شرح الرضي على الكافية 1 / 67 ـــ 2 / 252.

أمـــا المبـــتدأ والخبـــر: فباقيان على الاسمية بلا خلاف، والأصل /24، ب/ في الاسم أن لا يعمل.

فإن قلت: الإبتداء لا يوجب الرفع، ألا تراك تقول: زيدا ضربت، ومن جاءك ؟، وإن زيـــداً قائمٌ، فتبتدئ بالمنصوب والمسكن والحرف، وشيء [من][2] ذلك ليس بمرفوع، قلت: كل هـــذا مـــردود باطـــل، فإن زيدا مؤخر تقديرا لكون رتبة المفعول بعد الفعل والفاعل. ومَنْ: محكـــوم علـــى موضعه بالرفع/30، أ/ [للابتداء[3]، وتقديره: أيُّ شخص جاءك؟ وعدم ظهور الرفع لِعلَّة بناءٍ عرضت له. [وإن أيًّا لم][4]يحكم على موضعه بالرفع لأنه لم يستحق الإعراب، وعـــدم العامل في محل لا يقبل العمل، لا يدل على عدم عمله في محل يقبله، كالسيف يعمل فـــي محل دون محل، وعدم قطعيته في محل لا يقبله لا يدل على عدم قطعه في محل يقبله، هذا هو الكلام مع الكوفيين.

أمـــا البصـــريون فقد اختلفوا في ارتفاع الخبر فقوم[5] منهم رفعوه بالمبتدأ وحده؛ لأن الابتداء عامـــل معنوي، والمعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئين، وهذا القول ضعيف؛ لأنه لما وجب كونه عاملا في المبتدأ وجب أن يعمل في الخبر أيضا؛ لأنه معنى[6] تناولهما إلى آخرِ ما ذكره المصـــنف فـــي المتن. وآخرون رفعوه بالابتداء والمبتدأ[7]؛ لأن الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبـــتدأ فوجب أن يعملا فيه لاشتراكهما في الملازمة له، وفي التقدم والملازمة تأثير، ألا ترى تأثير القطار[8] في الأحجار بدوام نزولها عليها، وحق العامل التقدم، وهذا أيضا ضعيف؛

---

[1] / صرّح الشيخ هنا بأن أيا وتدعو عمِلا عَمَلا بلا خلاف ، وقبل سطيرات قليلة صرّ ح بأنه لا يسلّم بإعمال: أ يّا، هذا مما يؤيد تمسكه برأي البصريين في مواضعها، ثم هو يعود إلى الإنصاف في القول بعد التحرر من نزعة التأييد المطلق الواضح عليه للبصريين من غير تدقيق أحيانا.

[2] / سقط من: أ.

[3] / نهاية القوس في ص146، وهذه اللوحة ناقصة من النسخة: أ وهي اللوحة رقم: 30.

[4] / في: ج [وإن انما لم].

[5] / وهـــم سيبويه ينظر الكتاب 126/2ـــ 127، ووافقه في ذلك الأخفش وابن السراج والرمّاني ، ينظر الهمع 1/ 364.

[6] / في: ج زيادة كلمة [قد].

[7] / هذا الرأي للمبرد، ينظر المقتضب 49/2 ، 12/4 ـــ 126.

[8] / القِطَارُ: جمع قَطْر وهو المطر، اللسان مادة [ق، ط، ر]214/11.

لأن المبــتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل فعلم أن المبتدأ لا تأثير له، فأضافه العمل إلى ما له تأثير وهو الابتداء أولى، والصحيح عند المحققة[1] من حُذّاق هذه الصناعة أنه يرتفع بالابــتداء وحــده، كمــا ذكر في المتن، واستشهد لذلك بمسألة كأن[2] ووجه الاستشهاد بها أن العمل في الجزأين في مسألة كأن لاقتضاء التسمية مشبها ومشبها به، فكذا هنا يلزم أن يعمل هذا في المعنى في المبتدأ والخبر لاقتضاء الإسناد مسندا ومسند إليه؛ لأن الإسناد وهو الإمالة ولا بد للإمالة من ممال وممال إليه، ثم شرع في تشبيههما بالفاعل ووجه التشبيهما ذكره في المتن، وقد شبههما بالفاعل أيضا بافتقار كل واحد أيضا منها إلى جزء آخر ينظم إليه كافتقار الفاعل إلى جزء ينظم إليه.

قوله: (مَعْرِفَةٌ وَهُوَ القِيَاس)

قضية القياس: أن يكون المبتدأ معرفة؛ لأن الكلام للإفهام، وتنكيره يُنَفِّر السامع عن استماع الحديث، وذلك مخل بالغرض من الكلام وهو الإفهام.

فــإن قلــت: فعلــى هذا يلزم أن يكون الفاعل معرفة قلت: الفرق بين الموضعين أن الخبر فــي[فصــل][3] الفاعل مقدم، فبتنكير الفاعل بعده لا يوقع تنفيرا للسامع؛ لأنه لما استمع الخبر انقضــى الأمــر وتمّ، ولا يمكن أن يقال بعد ذلك أنه لا يصغي إلى المتكلم ولا يسمع حديثه لكــون المخبر عنه مجهولا، بخلاف المبتدأ فإنه إذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر يمتنع عــن استماع حديثه، ولا يستمع ما يلقي عليه من قديم الكلام وحديثِه، فيقع الإخلال بما ذكرنا من الغرض، فثبت أن قضية القياس أن لا تجيء النكرة مبتدأ، غير أنها جاءت في مواضع .

أحدها أن تكون موصوفة نحو:﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ[4]﴾، إنما جاز هذا لأن الصفة تُنَقِّص من عموم اللفظ، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ﴾ فإنه يدل على أقل مما يدل عليه: عَبْدٌ، بدون الوصف فتكون النكرة الموصوفة قريبة من المعرفة.

---

[1] / وهم الزمخشري والجزولي، ينظر شرح الرضي على الكافية 227/1 .

[2] / أي إن وأخواتها الداخلة على المبتدأ والخبر.

[3] / في: ب: [فضلة].

[4] / سورة البقرة /219.

فـــإن قلـــت: النكرة قبل انضمام الصفة إليها منفِّرَةٌ للسامع، فبعدما وقعت منفرة إيّاه لا يفيد جعلهـــا بالصـــفة بمنزلة المعرفة، قلت: قولك إنها منفرة قبل انضمام الصفة إليها غير مسلم؛ لأنه لما رسا في الأذهان، واستقر أن النكرة لا يقع مبتدأ لم يقع التنفير لعلم السامع أن المتكلم يتبعها ما يجعلها كالمعرفة.

وثانـــيها:- أن تكون النكرة مصدرة باستفهام. إنما حسن هذا لكونه معرفة من حيث المعنى؛[1] لأن تأويله أهذا الجنس في الدار ؟ أم ذلك الجنس؟.

وثالـــثهما:- أن تكون مصدرة بالنفي، وهو أيضا في تأويل المعرفة لما فيه من إفادة العموم؛ لأن الأصل كان أن يقال: ما زيد خير منك، وما عمر خير منك، وما بكر خير منك، إلى أن يؤتي على جميع أفراد تلك الأشخاص، فَرِيم الإيجاز فأتى بحرف النفي، وقيل: ما أحدٌ خير منك، فحصلت الفائدة مع التجنب عن التطويل المورث للسّآمة.

أمـــا حصـــول فائـــدة العموم: فلاقتضاء النفي إياها، إذ السلب عن واحد، سلب عن الجميع، بخـــلاف الإثـــبات، فنـــزل قولك: ما أحد، بمنزلة: ماهذا الجنس؟، وأمَّا التجنب عن التطويل فواضح.

ورابعهـــا:- قولهم: شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ[2]، فشر نكرة غير موصوفة ولا مؤولة بالجنس، وكان ينبغي أن لا يبتدئ بها.

إلا أن المسوغ للابتداء بها وجهان.

أحـــدهما:- أن التنوين فيه بمنزلة الصفة؛ لأنه للتعظيم والتفخيم، ومن دأبهم أنهم إذا أرادوا غايـــة المبالغة في وصف شيء أن يرموا به منكرا غير موصوف إيذانا منهم بأنه قد بلـــغ منهم مبلغا تقاصرت العبارات عن الإحاطة بكنهه، والاحتواء على وصفه، كما قال عزّ

---

[1] / لأنهـــا صارت في حكم ما أسندت إليه وهو الاستفهام، وحقه أن يتصدر في الكلام، ثم إن حكم ما بعده لا يكون إلا نكرة أو جملة أو ظرف ، ينظر التسهيل 296/1.

[2] / مثل يضرب على ظهور أمارات الشر ومخا يله، وفيما يستدل به على الشر وأصله أنهم سمعوا هر ير كلب في وقـــت لا يهر في مثله إلا لسوء، فقالوا ذلك إنما حمل الكلب على الهر ير شر، وهو في ومجمع الأمثال للميداني 1/ 170، والمستقصى باب السين مع الراء 799/3، والخزانة 369/4 ــ 262/9.

والشـــاهد فيه: الابتداء بشر وهو نكرة غير موصوفة، وإنما هي نكرة مقدر إيجابها بعد نفي، والتقدير ما أهر ذا ناب إلا الشر.

من قائل ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ[1]﴾ أي: هدى لا يُكْتَنَه كُنْهُهُ، وما نحن بصدده هو موضع للتفخيم؛ لأن المــثل يضـــرب فـــي ظهـــور مخايل الشر وأمارا ته، والتقدير: شر عظيم لا يحيط بكنهه الوصف، أهر ذا ناب.

والـــوجه الثانـــي:- أنه فاعل من حيث المعنى، إذ المعني: ما أهر ذا ناب إلا شَرٌّ، وهذا كقولهم: أمرٌ أَقْعَدَه عَنْ الخُرُوج، و: مُهِمٌّ أَشْخَصَه، على معنى: ما أقعده عن الخروج إلا أمر، وما أشخصه إلا مُهِم. وكنحو: بالله، ومِنْ أحدٍ في:- ﴿كَفَى بِاللَّه﴾[2]،وما جاءني من أحد، فهما فاعلان تقديرا، وإن كان الظاهر ينفي فاعليتهما؛ لأن الفاعل لا يكون مجرورا، ولا بأس بأن يقع الفاعل منكرا.

وخامسها: أن يكون الخبر ظرفا مقدما كمثاليه، ساغ الابتداء هنا بالنكرة لقيامها قيام المعـــرفة في صحة الإخبار عنها؛ لأنك بقولك: تحت رأسي سرج، أفدت المخاطب مالم يكن يعرفة، إذ لم يتحقق عنده أنَّ تحت رأسك سرجا لا محالة، بخلاف قولك: رجل منطلق، إذ من المعلوم عند كل أحد منا أن الدنيا لا تخلو من رجل منطلق، فلا تحصل لـــه فائدة جديدة؛ لأن الفائدة الجديدة هي أن يحصل للسامع ما عسى أن لا يحصل.

وقـــيل إنمـــا جاز نحو في الدار رجل، وإنما امتنع رجل في الدار؛ لأن في الدار في الأول تعيـــين للخبـــرية بخلافه في الثاني؛ لاحتمال أن يكون صفة فينتظر السامع الخبر، فلا يلزم من جواز الأول جواز الثاني،وهذا غير مستقيم بجواز زيد القائم مبتدأ وخبر مع ما فيه[[3] /31، أ/ ما ذُكِرَ من الاحتمال.

وقيل إنما جاز الأول؛ لأن الخبر في معنى الصفة للنكرة المبتدأ؛ لأنا حكمنا به عليها قبل ذكرها، فلم يأت إلا بعد أن صارت كأنها موصوفة، وأورد عليه جواز قائم رجل على أنه خبر مقدم.

وأجيب بأن الظرف المقدم مُتعَين للخبرية وبكثرة تصرفهم في الظروف، فلا يلزم من صحة

---

[1] / سورة البقرة /1 .

[2] /سورة الرعد/44، والإسراء /96، والعنكبوت /52،والأحزاب/3، 39، 48، والفتح/28.

[3] / بداية القوس في ص143.

مـــا فيه ما تعين للخبرية، وكثر تصرفهم فيه صحة ما ليس كذلك،[1] وذهب الكوفيون إلى أن المـــرفوع في نحو: في الدار رجل /14، ج/ فاعل فكذا المرفوع في مثل في الدار زيد عامله الفعـــل المقدر،[2]وهذا مردود لجواز قولك: إن في الدار زيداً، ولجواز في: في داره زيد؛ لأن الضمير في داره يوجب أن يكون تقديره: زيد في داره، وذلك يمنع كونه فاعلا.

قـــيل: ســـئلت أم تـــأبّط شرا عن شجاعته وكيف كان مولده، فقالت: ولقد حملت به في ليلة ظلمـــاء، وإن نطاقـــي لمشدود، وتحت رأسي سرج، وعلى أبيه درع، وإنه والله شيطان، ما رأيته قط مستثقلا، ولا ضاحكا، ولا هم بشيء مذ كان صبيا إلا فَعَله[3].

قال فيه أبو كبير[4]:–

حَمَلَتْ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْؤُودَةٍ   كَرْهًا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ[5]

قيل إن المرأة إذا أكرهت في الوطء [أوْ وُطِئَتْ][1] وهي مذعورة أنجبت واذْكرت [2] و[ذهبت][3]
.

---

[1] / من شرح الشارح المطول يمكن أن نوجز أنواع النكرة التي الابتداء بها وهي كالآتي :ـــ

أ ـــ النكرة الموصوفة مثل قوله تعالى ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ سورة البقرة /219، وقوله تعالى ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْهُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ سورة آل عمران /154.

ب ـــ النكرة المصدرة باستفهام مثل قولك: أواعظ في المسجد، وإنما جاز الابتداء بها لأنها في حكم ما أضيف إليه وهو الاستفهام لأن له الصدارة في الكلام وحقه التقدم ثم إن الاستفهام لا يليه إلا النكرة.

ج ـــ أن تكون مصدرة بالنفي مثل قولك: ما رجل في الدار.

د ـــ النكرة المقدر إيجابها بعد نفي مثل المثل الذي أورده الشارح وهو: شر اهر ذا ناب .

هـــ ـــ النكرة التي يأتي خبرها ظرف مثل: عندك مال، وتقدير الكلام: مال عندك .

[2] / تنظر المسألة السادسة من الإنصاف 51/1 .

[3] / ينظر القول في الشعر والشعراء 563/2، والخزانة 196/8، وشرح الحماسة للمر زوقي 87/1، وابن حمدون، محمد بن الحسين بن محمد المتوفى سنة: 566هـــ، التذكرة الحمد ونية، الباب الخامس والثلاثون، أخبار العرب في الجاهلية /4822، ولم تذكر المصادر التي أوردت القصة الشاهد الذي استشهد به الشارح وهو تحت رأسي سرج بل أوردته بسياق آخر، وهو: وإني لموسدة سرجا.

[4] / هـــو عامـــر بـــن الحُلَيس الهذلي أبو كبير السهلي الهذلي، شاعر فحل، من شعراء الحماسة، قيل أدرك الإسلام وأسلم، ويروى أنه تزوج أم تأبط شرا وكان غلاما صغيرا، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء261/2.

[5] / البيت من الكامل، وقائله أبو كبير الهذلي، وهو في الكامل 113/1، وشرح المرزوقي 48/1ـــ 92، وشرح أشعار الهذليين88/2ـــ100، والشعر والشعراء562/2.

قوله: (خَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ)

كل ما كان اسما جامدا فإنه لا يحمل الضمير عندنا[4]؛ لأن الأصل في احتمال الضمير هـو الفعـل؛ لأنه لا يستقل بنفسه، بل يصح معناه بعد أن يسند إلى غيره كقام زيد، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة إنما نوي فيها الضمير لما أنها أشبهت الفعل، وعملت/25، ب/ عملـه، فأمـا الاسـم الجامد فليس بشبيه بالفعل ولا عامل عمله فحُرم الضمير، وذهب الكوفـيون[5] إلى أن فيه ضميرا أو ياءً، ويؤولون غلامك بمملوكك، وهذا مذهب مردود؛ لأن صـحة الـتأويل غير كافية في إلحاق الاسم بالفعل في العمل واحتمال الضمير، ألا أن قولك ضـربي زيـد الـيوم، و:هو عمرا أمسِ، غير سائغ، وإن[كان][6] الضمير وهو:هو، بمعنى: الضرب؛ لانتفاء الشبه اللفظي، إذ ليس في الضمير من حروف الضرب شيء، فكذا هنا ليس فـي غلامك من حروف مملوكك شيء، فلا يجوز أن يجري مجراه في احتمال الضمير، فإن قلـت: لِمَ لَمْ يجعل منطلق مع ما فيه من الضمير حملة، وهو كـ:ينطلق، مع ضميره جملة؟. قلـت: الأصل في تضمن الضمير هو الفعل، والاسم فرع عليه في ذلك فلم يجعل منطلق مع ضميره كلاما كـ:ينطلق مع ضميره حظا كرتبة الفرع عن رتبة الأصل.

والـوجه الثانـي أن الضـمير فـي منطلق معمول لـه واسم الفاعل لا يعمل إلا باعتماده على أحد الخمسة[7] التي سيجيء ذكرها إن شاء الله تعالى، فلما لم يجيء معموله إلا

---

[1] / سقط من: أ .

[2] / ، ينظـر الديـنوري، ابـن قتيبة عبد الله بن مسلم المتوفى سنة: 276هـ، عيون الأخبار، دار الكتاب العربي، طبعة سنة 1343 هـ ـ1928 م 62/4، والخزانة 203/8.

[3] / سقط من : أ ، و : ج .

[4] / يعبر الشارح بلفظ: عندنا؛ لأنه ينتمي إلى البصريين في آرائه.

[5] / الكوفيون يرون أن الاسم إذا كان خبرا يتضمن ضميرا يرجع إليه، ويتعللون بأن فيه معنى الصفة، والبصريون يرون أن الضمير لا يعود إلى الخبر إلا إذا كان اسم فاعل أو مفعول أو صفة بأنواعها، تنظر المسـألة السابعة من الإنصاف 55/1، وابن يعيش88/1.

[6] / سقط من: ب.

[7] / عمل اسم الفاعل مشروط باعتماده على أحد الأشياء الخمسة الآتية :ـ

أ ـ اعـتماده على صاحب مذكور مثل " الرسول صلى الله عليه وسلم مخرج أمته من الضلال إلى الهدى " مخرج عمل في أمته.

بعــد أن يعتمد على أحدها صار ذلك المعمول ليس له، بل لأحد تلك الخمسة التي تُقدّم عليه، فيبقــى مــنطلق في نحو: زيد منطلق كأنه لا ضمير معه، فلا تكون الكلمة الواحدة جملة، أو تقول: لمّا لم يظفر بمعموله إلا بعد تقدم أحد الخمسة صار ذلك الاسم الذي يرجع الضمير من منطلق إليه معدودا من جملة منطلق في كونه كلاما فلا يكون منطلق بدونه [كلاما][1].

قوله: (وَالْجُمْلَةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ)

هــذا مــن حيث الاصطلاح، ومرجعه إذا أنعمت النظر إلى اثنتين [اسمية وفعلية][2] غيــر أن الشرطية لما خالطت الظاهر يجري الجملة فيها مجرى الجزء؛ لافتقار الشرط إلى الجزء، وأن الظرف لما لازمه إضمار الفعل وناب هو عن الفعل في احتمال ضميره، وقيامه مقــام خبر المبتدأ انفرد كل من الجملتين باسم[3] والأكثر على أن المقدر في الظرف فعل كما

ب ــ اعتماده على صاحب منوي، مثل: قول أبي الأسود الدؤلي ، من الطويل:ــ

فَما كُلُّ ذي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

حيث عمل مؤتيك في نصحه .

ج ــ اعتماده على نفي صريح، مثل قول الشاعر:ــ

مَا رَاعِ الْخِلاَّن ذِمَّةَ نَاكِثٍ بَلْ مِنْ وَفِيٍّ يَجِدِ الخَلِيلُ خَلِيلاَ

حيث عمل: راع، في: ذمة.

دــ اعتماده على نفي مؤول، كقول الشاعر:ــ

وَإِنِ امْرأً لَمْ يُعْنَ إِلاَّ بِصَالِحٍ لِغَيْرِ مُهِينٍ نَفْسَهُ بِالْمَطَامِعِ

حيث عمل مهين في نفسه .

هــــ ــ اعتماده على استفهام ظاهر أو مقدر، فمثال الظاهر قول الشاعر، ونسب هو البيت لحسان، ولم يوجد في ديوانه:ــ أَنَاوٍ رِجَالُكَ قَتْلَ امْرِئٍ مِنَ الْعِزِّ فِي حُبِّكَ اعْتَاضَ ذُلاًّ

حيث عمل الفاعل: أناو، في: قتل،ومثال المقدر:ــ

لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ العُذْرَ قَوْمِي أَمْ هُمْ لِي فِي حُبِّهَا عَاذِلُونَا

حيث اعمل اسم الفاعل: مقيم، في: العذر؛ لاعتماده على استفهام مقدر، والتقدير أمقيم العذر.

ينظــر شــرح التسهيل 73/3ــ 74، و شرح الشذور /288، والهمع 68/3ــ 69 وإنما آثرت ذكر هذه الحالات رغم إشارة الشارح إلى أنه سيذكرها لتتم الصورة فلا تتباعد بتغير موضوع الحديث.

[1] / في: أ [جملة].

[2] / في: ب، و: ج [فعلية واسمية].

[3] / أراد الشارح أن يوضح أن الزمخشري أوصل عدد الجمل إلى أربع على النحو التالي:ــ

اخـــتاره المصــــنف، في تقديره باستقر فيها؛ لأن التعليق في الأصل للأفعال، فإذا لزم التقدير فالأصـــل [أقرب][1] والذي يوضح صحة هذا القول: وقوع الظرف صلة؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة، ولا تتحقق الجملة إلا بتقدير الفعل.

وذهب قوم إلى أن المقدر اسم والتقدير مستقر؛[2] لأنه خبر مبتدأ والأصل فيه أن يكون مفردا، فكـــان تقديـــر الاسم أولى. والذي يدل على ضعف هذا القول: اتفاقهم على صحة قولك: كل رجـــل في الدار فله درهم: بإدخال الفاء في الجواب على تضمن المبتدأ معنى الشرط، مع أن الشـــرط بدله من فعل،[فإن قلت ما السر في تقدم الجملة الفعلية على الاسمية ؟، قلت: السر فـــي ذلك [لأن][3] الفعل][4]هو الأصل في الإسناد، والفاعل هو الأصل في الإسناد إليه، والمبتدأ والخبـــر فـــرع علـــيهما[فإن قلت: فما باله قلب الأمر وعكسه في ذكر حد الكلام حيث قدم الاســـمية على الفعلية هناك وقال: ذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، ثم قال أو فـــي فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد ؟ فلا بد لهذا من سر مكنون. قلت: قد أصاب المُجِزُ وطـــبق المفْصل[5] في ذلك؛ لأنه مقام ذكر الكلام وهو فرع عن الكلمة]،[6] وقد تقرر تقديمهم

أ ــ الجملة الفعلية وهي التي خلت من الشرط والجزاء.

ب ــ الجملة المتصلة للشرط سمّاها شرطية.

ج ــ الجملة المتصلة للظرف سماها ظرفية.

د ــ وما لم تتضمن فعل واسم على مبتدأ وخبر وسماها اسمية.

[1] / في: ب [الأقرب].

[2] / ذهـــب جمهـــور البصـــريين إلى أن المقدر اسم وتقديره مستقر، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر، والخبر في الأصـــل يجب أن يكون اسما مفردا، أما الأخفش والفارسي والزمخشري فيرون أن المقدر فعل؛ للتعليل الذي أورده الشارح، ينظر المقتصد 275/1، و الإنصاف 245/1 وما بعدها، والقطر /120.

[3] / في: ج [أن].

[4] / سقط من: أ، وبداية القوس من قوله: فإن قلت.

[5] / قـــوله " أصاب المجز وطبق المفصل " عبارة يوصف بها من يصيب لب المعنى بأوجز لفظ، وهي مأخوذة من كـــلام معاوية رضي الله عنه وهو قوله لعمرو بن العاص لما أقيل أبو موسى قال: يا عمرو إنه قد ضم إليك طويل اللســـان قصـــير الـــرأي والعرفان فأقلل الحَزّ وطبِّق المفْصل ولا تلقه بكل رأيك، فصارت شبه مثل وتناقلها الأدباء للتعبيـــر عـــن إعجابهم ببلاغة بليغ، ينظر العسكري، أبو هلال، الصناعتين 335/1، والجاحظ، عمرو بن بحر بن محـــبوب، المتوفـــى سنة: 255هـــ، البيان والتبيين 244/1، وفي أساس البلاغة مادة [ح، ز، ز] ومن المجاز تكلم وأشار فأصاب المجز.

[6] / ما بين القوسين أثبته من: ب و: ج، وذلك لأنه يختلف مع ما ثبت في: أ، مع اتحادهم في المعنى، وإنما أثبت

الاســـم على الفعل في الأصل [الذي هو الكلمة]،[1] [فلزم أن يراعى][2] ذلك الترتيب[هنا، وذلك ليطابق بين الأصل والفرع][3].

قوله: (وَلاَ بُدَّ فِي الْجُمْلَةِ الوَاقِعَةِ خَبَرًا مِنْ ذِكْرٍ يَرْجِعُ إِلَى الْمُبْتَدَأ)

اشـــترط ذكر يرجع [فيهما][4] إليه؛ لأن الجملة مستقلة بنفسها أجنبية عن الاسم الأول، فاشـــترط الذكـــر الراجع ليربطها به، فأما قولهم: البُرُّ الكُرُّ بستين،[5] فالأصل: الْبُرُّ الْكُرُّ مِنْه بِســتّين، فالبر مبتدأ، والكر بستين مبتدأ وخبر، وقعا خبرا للمبتدأ الأول، والضمير من: منه، راجعٌ إليه وأقيمت الحال الناطقة مقامه، واحسن بقول أبي العلاء[6]:–

وَقَدْ تَنْطِقُ الأَشْيَاءُ وَهْيَ صَوَامِتُ   وَمَا كُلُّ نُطْقِ المُخْبِرِينَ كَلاَمُ[7]

وعلى هذا المعنى: السَّمْنُ مَنَوَان بدرهم،[8] أي منه بدرهم، وقوله عز وجل:

الـــذي فـــي: ب و:ج، لقربهما من السياق، والذي في: أ، على النحو التالي [وإنما قدم الجملة الفعلية؛ لأن الفعل هو الأصـــل فـــي الإسناد والفاعل هو الأصل في الإسناد إليه، والمبتدأ والخبر فرع عليهما، أما تقديمه الاسمية في حد الكلام فلأن الكلام فرع عن الكلمة].

1 / سقط من: أ.

2 / في: أ [فراعى].

3 / في: ب [في الفرع الذي هو الكلام رَوْماً للمطابقة بين الأصل والفرع].

4 / سقط من: ب.

5 / الكُـــرّ : مكيال أهل العراق، وهو ستون قفيزا، والقفيز ثمانية مكا كيك، والمكوك صاع ونصف، وهو على هذا الحساب اثنا عشر وسقا، والو سق ستون صاعا، ينظر العين 277/5، و التهذيب 443/9، وهو من شواهد اللمع في العربية 27/1، والإيضاح في علم البلاغة للقزويني 95/1.

6 / هـــو: أحمد بن عبدا لله بن سليمان التنوخي المعري، أبو العلاء، شاعر وفيلسوف، ولد سنة: 363هـــ، شاعر وأديب كبير ذو علم وفلسفة، فقد بصره في صغره، أصيب بالجدري فاعتزل الناس حتى مات سنة: 449هـــ، تنظر تـــرجمته فـــي الأعلام 150/1، وابن الخلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة بيروت لبنان، ص 113/1.

7 / البيت من الطويل، وقائله أبو العلا، وهو في ديوانه،607/2 والمعنى: لا يحتاج إلى توضيح، والتمثيل به: ليس كشـــاهد نحوي، وإنما هو معنوي، فأشار بالأشياء التي تنطق وهي صوامت أي الضمير المقدر، فأحيانا يكون الكلام ظاهرا ولا تأثير له، وأحيانا يكون مقدرا ويعمل.

8 / المـــنان: منى منا، والمَنى بفتح الميم هو المكيال الذي يوزن به السمن، ينظر اللسان مادة [م، ن، ي]206/13 ، والـــتهذيب مـــادة [م، ن، ا] 529/15. والشـــاهد فيه: حذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير (السمن منوان منه

وَلَمَــن صَــبَرَ﴾ [1] الآيـــة، فاللام في: ولَمَن للابتداء، و:مَنْ موصول، و: صَبَرَ وَغَفَرَ صلتة، والموصـــول مع صلته بمنزلة المفرد فيكون بمنزلة زيد في زيد منطلق و﴿إنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾ [2] جملة وقعت خبرا وهي عارية عن الذكر إلى المبتدأ كما نرى، وتقديره والله اعلم: إن ذلك منه لمن عزم الأمور.[3]

فصل قوله: (كَقَوْلِكَ تَمِيمِيٌّ أَنَا)

أنا: مبتدأ؛ لأنه محكوم عليه، وتميمي خبره؛ لأنه محكوم به، لأنه حكم على أنا بأنه منســـوب إلى بني تميم، [والتقديم][4] لإفادة التخصيص إذ هي لازمة للتقديم، لذلك تسمع أئمة[5] علـــم المعانـــي يقولـــون في قوله تعالى:﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾ [6] قدم الظرف وهو فيها على المنفي تعريضا بخمور الدنيا، وأن المعنى: هي على الخصوص لاتغتال العقول اغتيال خمورالدنيا[7]. ويقولـــون في قوله عز وجل ﴿أَلَمٓ ذَٰلِكَ الْكِتَٰبِ لاَرَيْبَ فِيهِ﴾ [8] يمتنع تقديم الظرف على الاسم: لا؛ لأنه إذا قُدِّم أفاد تخصيص نفي الريب بالقرآن، /32، أ/ ويرجع دليل خطاب على أن في ســـائر كتب الله [سبحانه][9] ريبا، فقولك: تميمي أنا: لتخصيصك عند الخطاب بأنك من تميم لا

بـــدرهم) وأورده الميداني في مجمعه كشاهد على حذف الضمير لا على أنه مثال بعينه بل أورده في معرض حديثه على المثال (هوت أمه) 390/2.

[1] / سورة الشورى /40.

[2] / سورة الشورى /40 .

[3] / وافـــق الشـــارح الجرجاني في المقتصد 282/1 ، والزمخشري في الكشاف 374/3، والعبكري في التبيان 2/ 1135،علـــى أن العائـــد محـــذوف وتقديـــرة (منه) بعد قوله تعالى: ذلك، والتقدير(أن ذلك منه لمن عزم الأمور)، وخـــالفهم فـــي ذلك أبو حيان في لبحر المحيط 345/9، حيث رأى انه لا ضرورة لعائد محذوف تقديره منه، وإنما العائد هي الإشارة التي في قوله ذلك.

[4] / في:أ، و:ب : [التقدير].

[5] / أراد بـــذلك الخطـــيب القز ويني، وهو محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد القز ويني، صاحب الإيضاح ، المتوفى سنة: 739هـــ، فهو معاصر للشارح.

[6] / سورة الصافات /47.

[7] / ينظر الإيضاح للقزويني /105.

[8] / سورة البقرة /1ـــ2 .

[9] / سقط من :ج.

مـــن غيرهم، تقول هذا لمن ردّدك بين بني تميم وغيرهم، أو لمن نفاك عن بني تميم وألحقك بغيرهم.

وكــذا القــول في: منشوء من يشنؤك[1]، والمعنى: الذي يبغضك مُبْغَضٌ لا غيره، وقيل: إنما جــاز تقــديم الخبر على المبتدأ؛ لأن المتكلم إذا قال زيد، من زيد ذاهبٌ، تعلق بنفس السامع احتمالات شتى من أنه ذاهب، أو عائد، أو قائم، أو قاعد، إلى ما يطول ذكره، فإذا قدم الخبر ارتفع هذا الإشكال الناشئ من الاحتمال، وعلى هذا المنوال قوله علت كلمته ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنــذَرْتَهُمْ أَمْ لَــمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [2] فأنذرتهم أم لم تنذرهم في موضع الابتداء، وسواء: خبر مقدم، والفعــل أبــدا خبر لا مخبر عنه، إنما صح الإخبار هنا؛ لأنه من جنس الكلام المجهور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى.

والعــرب قــد يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلا بينا، منه قولهم :- (لا تأكل الســمك وتشرب اللبن) [3]معناه: لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن وإن كان [ظاهرا][4] على مالا يصح من عطف الإسم الفعل. والهمزة وأم[5] مجردتان لمعنى الاستواء، وقد انسلخ عنهما

---

[1] /ينظر الكتاب 127/2

[2] / سورة البقرة /5، وإعراب الآية ليتضح شرح الشارح:ـــ

إن : حرف توكيد ونصب.

الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب.

كفروا: فعل ماضي مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، واو الجماعة في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول.

سواء: خبر مقدم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

عليهم: جار ومجرور.

ءأنــذرتهم: الهمــزة: للتسوية، أنذرتهم: فعل ماضي مبني على السكون لا تصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع، وهم ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ مؤخر، والتقدير (إنذارك وعدمه سواء) والجملة في محل رفع خبر إن.

[3] / هــذه عــبارة وردت فـــي جـــل كتب النحو، كثر الاستشهاد بها في عديد المواضيع من إ عمال الجزم ونصبه وإضـــمار إن وإعمـــال الـــواو فـــي شطرها الثاني، والعطف على الفعل، واستشهد بها الشارح على أن العرب قد يخـــرجون المألـــوف في كلامهم ويأتون بما هو مخالف لقواعدهم، وذلك عندما يكون المعنى مصونا سليما مثل هذه المواضع فقد عطفوا على الفعل وهذا مما لا تذكر في قواعدهم.

[4] / سقط من: أ.

[5] / في قوله تعالى:﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾.

معنـــى الاستفهام [لما جرى][1] رأسا، قال سيبويه[2] "جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى علـــى حـــرف الـــنداء قولك: اللهم اغفر لنا أيتها العِصَابة"، يعني أن هذا جرى على صورة الاســـتفهام، ولا اســـتفهام، كما جرى ذلك على صورة النداء ولا نداء"[3]، وتقديم سواء [هنا][4] لكـــون العناية بتقديمه أكمل والاهتمام بذلك أتم، وذلك لفرض عنادهم وعلو عتوهم في الكفر بحـــيث لا يتـــرجح واحد من الإنذار وعدمه على الآخر. فأما إذا أخر ففيه توهم أن يترجح الإنـــذار [تقديرا] [5] بوجه، وما ذكره من أن سواء خبر [مبتدأ][6] مقدم قول الأكثر، وذهب كثير من الناس[7] إلى أن سواء خبر: إن، المذكورة في قوله تعالى:﴿[إِنَّ الذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ][8] عَلَيْهِمْ ءَ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ[9]﴾ فاعل لسواء، والآية على هذا القول ليست من هذا الباب.

والصـــحيح قول الأكثر؛ لأن سواء ليس بصفة[10] في أصل وضعه فإجراؤه على باب الاسمية بجعله خبرا للمبتدأ أولى من إجرائه على باب الوصفية فلو كان في الأصل صفة لكان تقدير أأنـــذرتهم فاعلا أحسن، فقولك مررت برجل ظريف غلامه بجر ظريف[11] أحسن من رفعه.

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / ينظر الكتاب 170/3.

[3] /مابين علامتي التنصيص، أي من قوله: من جنس الكلام ، إلى قوله: ولا نداء، منقول بنصه من الكشاف152/1 ــ153

[4] / سقط من: أ.

[5] / سقط من: ب.

[6] / سقط من: ب.

[7] / ينظر الفارسي، أبو علي، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير حويجاتي، دار المأموم للتراث 1404 هـ ــ 1984 م الطبعة الأولى، ص286/1، و الكشاف 151/1، وشرح الرضي على الكافية 205/2 ، والخفاجـــي، شـــهاب الدين أحمد بن محمد المتوفى سنة:1069 هـــ، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضـــي على تفسير البيضاوي، ضبط وتخريج آيات الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1417 هـ ــ 1997م وما بعدها.

[8] / سقط من:ج.

[9] / سورة البقرة / 5.

[10] / أي ليس من الصفات المشتقة التي تعمل عمل الفعل.

[11] /لأنه صفة مشتقة تعمل عمل الفعل، وغلامه فاعل.

وقولك: مررت برجل سواء هو وأبوه برفع سواء[1] أحسن من جره، فكذا فيما نحن فيه، جعله خبر مبتدأ أولى من جعله رافعا لما بعده.

وذهب أبو علي[2] إلى أن سواء مبتدأ؛ لأن الجملة لا تقع مبتدأ ، وهو مردود بأن المعنى سواء علـيهم الإنـذار وعدمه، وبأن الجملة إذا وقعت خبرا يلزم عود الضمير فيها إلى المبتدأ ولا ضمير يعود إلى سواء فيبطل ما قال .

قوله: (وَقَدِ الْتَزَمَ تَقْدِيمَه)

قـيل: لـيكون تنبـيها على أن خبر لا نعت؛ لأن الظرف بتأخره على المنكر يكون بالحمـل [علـى الوصف][3] أولى منه بالحمل على الخبر لاستدعاء المنكر في/26، ب/ مقام الابـتداء أن يوصـف لتتقوى بذلك الفائدة، ولصلاحية الظرف أن يكون من صفاته، ولذا لا يجب تقديم الظرف[4] إذا كان موصوفا، قال تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِندَهُ﴾ [5] نعلم أن الظرف إذا تأخر عن المنكر يكون بالحمل على الوصف أولى [من الحمل على الخبرية][6]، فلما قدم تعينت الخبـرية؛ لأن الصـفة لا تتقدم على الموصوف. وهذه النكتة تشير إلى أن لزوم التقدم هنا؛ للهـروب عن الالتباس، وهي جيدة لو لم يرد عليها جواز زيد القائم /15، ج/ ونحوه مع ما فيه من الالتباس بين كونه خبرا وكونه صفة.

والذي يعول عليه ما ذكرنا من صحة: في الدار رجل، وامتناع رجل في الدار،

قوله: (وَأَمَّا سَلَامٌ عَلَيْكَ)

---

[1] /أي سواء خبر مقدم، وهو مبتدأ، وأبوه عطف على هو وأبوه سواء.

[2] / مـن الواضح أن الشارح جانب الصواب في نسبة هذا الرأي إلى أبي علي ، فأبو علي صرح في الإيضاح بأن: سواء: خبر، ينظر الإيضاح / 96، والمقتصد 250/1 ــ 251، ولعل ما جعل الشارح ينسب هذا الرأي إلى الفارسي أن الفارسي في الحجة في القراءات السبع ذكر الوجهين على أنها مبتدأ وبين الردود على هذا القول ثم بين أنه ذكر الـردود عليه أيضا مما جعل الشارح ينتبه لبعض قوله دون بعض، ينظر كتاب الحجة في القراءات السبع للفارسي ص 268/1.

[3] / في: ب [بالوصف].

[4] / في: ج [على المنكر].

[5] / سورة الأنعام /3.

[6] / سقط من: ج.

يريد أن هذه الأدعية في الأصل منصوبة، سادّة مسدّ أفعالها، لكن عُدل بها عن انتصابها إلى ارتفاعها؛ للدلالة على ثبات معانيها ودوامها، والدليل على ما ذكرنا: قوله تعالى: ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلاماً﴾ [1] أي نسلم عليكم سلاما، وإبراهيم عليه السلام قال: ﴿سلامٌ﴾ بالرفع دلالة على ثبات معناه ودوامه [وقصْدُه][2] بذلك أن يحييهم بأحسن مما حيّوه به أخْذاً بأمر الله تعالى[3]، والويل نقيض [الوأل][4] وهو النجاة يقال للمدعوا عليه بالهلاك ويلا له فينتصب نصب المصادر ثم يرفع رفعها لإفادة معنى الثبات والدوام.

قوله: (وَفِي قَوْلِهِمْ أَيْنَ زَيْدٍ)

هذا معطوف على قوله فيما وقع فيه المبتدأ [نكرة][5] فالتقدير في أمثلته المذكورة: زيد أين، وعمرو كيف؟، والقتال متى؟، فزيد، وعمرو، والقتال: مرتفعة بالابتداء، وأين وكيف ومتى أخبارها، وإنما التزم تقديم هذه الأخبار لما فيه من معنى الاستفهام ،وله صدر الكلام ، فإن قلت هل يجوز متى بكرٌ وخالدٌ ونحو ذلك كما قال أين زيد قلت: لا؛ لأن متى ظرف زمان وظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الأشخاص بل تكون أخبارا عن الأحداث؛ لأن زيدا لا يقع يوما وينقطع يوما كالأحداث، فزيد يوم الجمعة هو الذي كان يوم الخميس؛ فلا يكون في وقوعها أخبارا عن الأشخاص فائدة، بخلاف ما إذا وقعت أخبارا عن الأحداث، أما ظروف الأمكنة فتقع أخبارا عن الأشخاص لحصول الفائدة بتغير أحوالها مع الأمكنة؛ لأن زيدا مرة يكون في الدار وتارة يكون في السوق، وكرَّة في المسجد وغير ذلك. والمعاني بمنزلة الجثث في امتناع وقوع ظرف الزمان خبرا عنها. وقولهم: (الليلةَ الهلالَ) على تأويل الليلة حدوث الهلال. وقولهم: (اليوم يومك) تأويله: اليوم حصول الحين المنسوب إليك؛ لأنه قد [أطلق][6] اليوم بمعنى الحين نحو: أتيتك يوم فلان أمير.

---

1 / سورة الحجر/52، الداريات /25.

2 / في: ج [وقصدهم].

3 / يقصد قول الله تعالى في سورة النساء ﴿وَإِذَا حُيِّيْتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ آية /85.

4 / في: أ و: ب: الوال، والصحيح: الوأل، ينظر والعين 367/8 ،اللسان مادة [و، أ، ل] 192/15.

5 / سقط من: أ، و: ب.

6 / في: ج [يطلق].

[حذف المبتدأ والخبر]

1. قوله: (وَيَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا)

أماجــواز حذف المبتدأ: فيما إذا كان السامع عارفا منك القصد إليه عند ذكر الخبر، والتــرك راجــح. إمـــا للاحتـــراز عن العبث بناء على الظاهر كما في أمثلته الثلاثة، فقول المستهل: الهلال و الله، ينادي بأن المراد:هذا الهلال [والله][1] [وذلك عند ترائى الناس الهلال][2] فــلا حاجة إلى ذكر[هذا لقيام قول المستهل قرينة دالة عليه][3] فيكون /33، أ/ ذكره عبثا بناء على ما ذكرنا من الظاهر. وكذا في المثالين الأخيرين، وإما لضيق المقام كقول المرقش[4]:-

[......................]   إِذْ قَالَ الخَمِيسُ نَعَمْ[5]

2. أي هذه نِعم فأغيروا عليها، والمرقّش بتشديد القاف وكسرها، وأوله:-

لا يُبعِدِ اللّهُ التَلَبُّبَ والْــ   غاراتِ[....................]

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / سقط من: ج.

[3] / سقط من: ج.

[4] / هــو عمــرو أو عــوف بن سعد بن مالك من بكر بن وائل ، المتوفى نحو: 75 ق هـــ، شاعر جاهلي اشتهر بالعشق وأخباره، وبالشجاعة، وسمي بالمرقش لبيت قاله واشتهر به وهو:ـــ

الدَّارُ قَفْرٌ والرُّسُومُ كَمَا   رَقَّشَ في ظَهْرِ الأَدِيمِ قَلَمْ

وســـمي بالمرقش الأكبر وهو عم المرقش الأصغر ربيعه بن سفيان، ومات في غرام ابنة عمه أسماء، تنظر ترجمته فـــي الشـــعر والشـــعراء 138/1، والأصفهاني، علي بن الحسين بن محمد، كتاب الأغاني، مؤسسة جمال للنشر 6/ 2207، والخزانة 312/8.

[5] / البيت من السريع، وقائله المرقش الأكبر، والمعنى لا بارك الله وأبعد الاستعداد للحرب الذي هو الجيش إذا كان هـــناك مـــنأى عن الحرب وهو استسلام العدو، وقول هذه نعم خذوها إذ هذا حصل مامن أجله تعد الجيوش وتسفك الماء.

والشـــاهد فـــيه قـــوله: نعـــم، بحذف المبتدأ والتقدير (هذه نِعم) والنعم الماشية من الإبل وغيرها، والبيت في ديوان المـــرقش، والمفضــــليات للمفضـــل الضبي تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الـــرابعة، ص /240، وهـــو مـــن شواهد المغني رقم/ 775، ص 528/2، وابن يعيش 94/1، والتخمير 267/1، واللسان مادة [ع، م، م] 406/9.

3. التلبُّبَ: التجزم، والتشمر، ومثل هذا البيت قول من قال:-

قَالَ لِي كَيْفَ أَنتَ؟ قُلْتُ عَلِيلُ   سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ[1]

حـــذف المبتدأ وهو: أنا، لضيق المقام، وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة، كقولك: خالق لما يشاء، فاعل لما يريد، أي: الله، أو ادِّعَاءً، أو لغرض سوى ما ذكرنا مناسب.

وأمـــا حذف الخبر: ففيما إذا كان ذكر المبتدأ بحال يعرف منه الخبر والترك راجح إما لترك الاحتـــراز عـــن العـــبث كقولك خرجت فإذا السَّبُعُ حاضر؛ لأن إذا للمفاجأة، وهي تدل على الوجـــود، فإذا أردت ذلك الوجود المطلق جاز حذف الخبر، وإن لم ترد الوجود ولكن أردت قياما أو قعودا أو ما أشبه ذلك، فلا بد من ذكره لعدم دليل يدل علي[حذف][2] هذا الخبر.

قوله: (أأنتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ)[3]

أي: أنت ظبية، والوعساء الأرض اللينة ذات الرمل، وجلا جل[4] يروى الحاء والجيم، وقـــد روى بالحـــاء بخط التبريزي[5]، وإما لطلب بكثرة الفائدة بالمذكور من حملة عليه تارة، وحملة على غيره أخرى كقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [6] فإن قلت حذف المبتدأ أولى في هذه

---

[1] / البيت من الخفيف، ولم أقف على قائله، والشاهد فيه: قوله: عليل، فهو خبر لمبتدأ لمحذوف تقد يره (أنا عليل) حذف الخبر لضيق المقام، وهو من شواهد دلائل الإعجاز 236، وأورده بلا عزو، والإيضاح للقزويني /42.

[2] / في: أ [حذفها].

[3] / جزء من عجز بيت من الطويل، وقائله ذو الرمة، وهو بتمامه:ــ

أيا ظَبيَةَ الوَعساءِ بَينَ جُلاجِلٍ   وَبَينَ النَقا أَأَنتِ أَم أُمُّ سالِمِ

وهو في ديوانه ص/622، والمعني: يخاطب الظبية ويقول لها وهي ترتع بين الجلاجل وبين النقا وهو كثيب الرمل أأنـــت ظبـــية أم محبوبة المكنّاة بأم سالم، فمن فرْط حبه وعشقه لم يعد يفرق بينهما، والشاهد فيه حذف خبر المبتدأ: أنـــت، والتقدير (أأنت الضبية أم أم سالم)، وهو من شواهد الكتاب 551/3، والكامل للمبرد 43/3، والمقتضب 1/ 163، والخصائص 458/2، والإنصاف 482/2، والخزانة 247/5.

[4] / اسم موضع.

[5] / هـــو: علـــي بن عبدا لله بن أبي الحسن الأربيلي تاج الدين التبريزي، المتوفى سنة: 746هـــ، كان عالما بالنحو واللغـــة والأدب والفقه والحديث والمعاني والبيان دخل بغداد ورحل إلى مصر فدرس وأفتى وناظر، أصيب بالصمم فـــي آخـــر عمـــره، تنظر ترجمته في البغية 171/2، والأعلام121/5، ويعقوب، / أميل بديع، المعجم المفصل في اللغويين العرب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1418 هـــ، 1997م بيروت لبنان ص 463/1.

[6] / سورة يوسف جزء من الآية 18، والآية 83.

الآية أم حذف الخبر؟ قلت: حذف المبتدأ أولى من أوجه منها:-

أن حذف المبتدأ في كلامهم أكثر فاختيار الأكثر أولى.

ومنها: أن الكلام سبق للتمدح لحصول الصبر له، فحذف المبتدأ يُحصّل هذا المعنى بخلاف حـذف الخبـر، إذ لـيس فيه إخبار بقيام الصبر به بدليل صحة قول قائل: الصبر [الجميل][1] أجمل، ولم يرزق منه شيئا.

ومنها أن[قيام][2] الصبرية قرينة خالية بدل على المبتدأ؛ فيحسن حذفه بخلاف حذف الخبر لعدم قرينة لفظية، ولا حاليه تدل على خصوصية الخبر المحذوف. وإما لاتباع الاستعمال كما في أمثلـته الباقـية، ومعنى: سد جواب لولا، مسد خبر المبتدأ: كونه دالا عليه، وأنه كذلك؛ لأن امتـناع الثانـي لما جُعِل معلولا للأول وهو موجود حُكم على الأول بالوجود لامتناع وجود المعلول بدون علّته، فثبت أن التقدير: لولا زيد موجود لكان كذا، فلما كان الجواب سادا مسده وقد طال الكلام بالجواب في نحو: لولا زيد موجود لكان كذا وكذا، لزم حذفه، والضمير في: [لسدّ][3] غيره يعود إلى الخبر. أما قائم في أقائم الزيدان فإنه اسم فاعل، واسم الفاعل يعمل إذا اعـتمد علـى همزة الاستفهام فعمل الرفع في: الزيدان. فقولك: أقائم الزيدان، بمنزلة: أيقوم الـزيدان، ولكن ارتفاع قائم بالابتداء، وإن تنزّل منزلة الفعل فإنه يمتنع أن يُحرم من إعراب الأسـماء كما لم يُحرم من التنوين الذي هو من خصائص الاسم، فكما أن زيدا في: أزيد قائم مبـتدأ، كذلك قائم في: أقائم الزيدان؛ لتعريهما عن العوامل اللفظية. والزيدان: خبر عنه من حـيث اللفـظ ى من حيث المعنى؛ لأن قائم بمنزلة الفعل، فلا يمكن أن يخبر عنه بشيء إذ الخبـر لا يكون مخبرا عنه، وإنما صح هذا من حيث إن الغرض من الكلام أن يكون حديثا ومُحَـدثا عـنه، وقـد حصل، فالحاصل أن قائما مبتدأ في اللفظ، والزيدان خبره، و خبر في المعنـى والـزيدان مخبر عنه، وليس لك أن تقول: الزيدان مبتدأ وقائم خبر مقدم،إذ لو كان كـذلك لجعل قائما خبرا مؤخرا في النية، والخبر وفق المبتدأ في الإفراد والتثنية وغيرهما، فيلـزم أن يقـال: أقائمـان الـزيدان، فلما لم تقل، أقائمان وجب أن يكون ارتفاع الزيدان بالفاعلية، وقد سد مسد الخبر.

---

[1] / سقط من: ب.

[2] / سقط من: أ.

[3] / في: ب، و: ج [سد].

وإنما ذكر الحذف هنا على سبيل المسامحة، تسهيلا للأمر على الطلبة، إذ لا حاجة[فيه][1] إلى خبــر، [لــو][2] أنعمت فيه نظرك؛ لأنه سمي قائم في أقائم الزيدان مبتدأ؛ لأنه اسم مجرد وله صدر الكلام، والمبتدأ في التحقيق: هو الاسم المجرد الذي له صدر الكلام، ولكنه في التقدير بمعنـــى: يقوم وهو خبر، ولا حاجة للخبر إلى خبر. وأما: ضربي زيداً قائما، و:أكثر شربي الســويق ملــثوثا، فضربي: مبتدأ، وزيدا: مفعول بمنزلة ضرب [زيد عمرا][3] ولا ذكر لخبر المبتدأ فوجب أن يكون مضمرا، والتقدير: ضربي زيدا إذا كان قائما، فإذا: ظرف زمان جُعل خبــرا عن ضربي كما تكون سائر الظروف أخبارا عن المصادر نحو: المسير يوم الجمعة. ومــتعلق الظرف وهو: حاصل، في قولك ضربي زيداً حاصل إذا كان [قائما][4] محذوف؛ لأن الظــرف إذا وقع صلة لموصول أو صفة لموصوف أو حالا لذي حال أو خبرا لمخبر عنه / 27، ب/ تعلــق بمحــذوف إذا كان متعلقه عاما، وهو مطلق الوجود كما في قولك: الذي في الــدار زيــد، ومررت برجل أمامك، ولقيت زيدا عندك، وعمرو من الكرام، والمقدر في كل حصــل، أو نحوه، وكان تامة بمعنى: حدث، و: وجد، وفيها ضمير لزيد، وإذا: مضاف إليها كمـــا تضـــاف سائر ظروف الزمان إلى الجُمَل نحو قولك: زيد يكون قائما، وقائما حال من زيـــد، فـــلا يصح أن يكون خبر للمبتدأ، فلو لم يقدر ما ذكرنا من الإضمار صار بمنزلة أن تقـــول: ضربي زيداً، وتسكت، فعلم أن التقدير ما ذكرنا، لكنهم استغنوا عن [ذكر][5] قولك: إذا كـــان لدلالـــة قائما عليه؛ لكونه متعلقا بكان في: إذا كان، كما يتعلق بوُجِدَ إذا قلت: وُجِدَ زيدٌ قائمـــا، يوضحه أنك لو سئلت عن وقت الضرب قلت حين قام زيدٌ، أو حين يكون قائما، ولا تقول: قائما وتسكت. وهذا معنى[قوله][6]: إن قائما سد مسد الخبر[7] أي أنه دل عليه[8] إذ يعلم أن

---

[1] / سقط من : أ.

[2] / في: ج [إذا].

[3] / في: ب [ضرب عمرٌ زيدا].

[4] / في:أ، و: ب [كذا].

[5] / في: أ، و: ب [ذكرها].

[6] / في: ب [قولهم].

[7] / في: ج [خبر المبتدأ].

[8] / في: ب، و: ج زيادة قوله [إذ يُعلم].

المعنـــى: ضـــربي إيـــاه[1] وقـــت قـــيامه[2]، وعلـــى هذا التقدير[قولهم][3]: أكثر شربي السويق ملـــتوتا،وذهب أكثر الكوفيين[4] إلى أن التقدير ضربي زيدا قائما حاصل، فالحال على هذا من تـــتمة المبتدأ، وعلى المذهب الأول من تتمة الخبر ، والصحيح / 34، أ/ هو الأول[5]، وبيانه أن المعنـــى في المسألتين ما ضربت زيدا إلا قائما، وما أكثر شربي السويق إلا ملتوتا، وهذا المعنـــى لا يســـتقيم إلا المـــذهب الأول؛ لأن مصدر [المبتدأ][6] إذا أضيف عم بالشبه إلى ما أضـــيف[إلـــيه][7] كأســـماء الأجناس، فالماء في قولك: ماء البحار حكمه كذا، يعم جميع مياه البحار، وكذا عِلم زيد، يعم جميع عِلمه، والمصدر في ضربي قد وقع عاما غير مقيّد بالحال علـــى المـــذهب الأول، إذ هي من تتمة الخبر، ثم أخبر بحصوله في حال القيام فيلزم أن يقع الخبـــر في جميع المخبر عنه، فلو ذهبت إلى المذهب الثاني يلزم الإخبار عن ضرب زيد في حـــال القـــيام فـــلا يبقى العموم، فلو قدرت ضربا في غير حال قيامه لم تكن متناقضا؛ لأن الإخـــبار عـــن شيء خاص بالحصول لا يأتي إخبارك عن غيره بالحصول فلا يستفاد معنى قولك: ما ضربت زيدا إلا قائما، وكذا لا يلزم من الإخبار وعن أكثر الشرب/16/ ج/ للسويق الملـــتوت[8] أن لا يكون شرب سويقا غير ملتوت أضعافه فمن الجائز أنه شرب سويقا ملتوتا عشـــر مرات، وسويقا غير ملتوت مائة مرة، فإذا أردت أن يخبر عن تسعة من الأول[9] فإنه يقول: أكثر شربي السويق ملتوتا حاصل، فلا يلزم الإخبار عن أكثر شرب السويق غير مقيّد باللـــت بأنه حاصل في كونه ملتوتا [وعلى][10] المذهب[الأول هذا][11] الإخبار واقع، فلو قدرت

---

[1] / في: ب زيادة وهي [قائما سد مسد].

[2] / هذا مذهب البصريين، ينظر شرح الرضي على الكافية 277/1، وشرح التسهيل 280/1.

[3] / سقط من: ج.

[4] / ينظر شرح الرضي على الكافية 278/1، والهمع 395/1ـــ396.

[5] / أي مذهب البصريين، ينظر التسهيل 280/1، والهمع 396/1.

[6] / في:ب، و: ج [الأول].

[7] / سقط من: ج.

[8] / أي مذهب الكوفيين، وهو ضربي زيدا قائما حاصل.

[9] /أي من السويق الملتوت.

[10] / في: أ و: ب [على] بدون واو.

[11] / سقط من: أ.

أكثـــرية أخـــرى لزم التناقض فعلم أن الصحيح هو المذهب الأول دون الثاني، وأما المسألة الثالـــثة وهـــي: أخطـــب ما يكون الأمير قائما فبمنزلة المسألتين المتقدمتين في تقدير الخبر، فالتقديـــر: أخطـــب مـــا يكـــون الأميـــر إذا كان قائما، غير أن في هذه المسألة اتساعا من وجهين[1]:-

أحـــدهما أن أفعل التفضيل لا يضاف إلى مالا يكون هو منه، لا تقول: زيد أفضل [الحجر][2] لمـــا ســـيجيء بعـــد، وأخطب هنا كناية عن الأمير. وما يكون: بمعنى الزمان؛ لأن ما هذه مصـــدرية، وتجعل المصدر حينا على تقدير حذف المضاف، كقولك: جئتك مقدم الحاج، أي زمن مقدمه فكذا التقدير هنا: أخطب أوقات كون الأمير بمعنى وجود الأمير، وليست الأوقات مـــن جنس أخطب في الظاهر، إلا انهم قد يجعلون الفعل للزمان على السعة فيقولون نهارك صـــائم وليلك قائم، فينسبون الصوم والقيام إلى النهار والليل؛ لأنهما يقعان فيهما، فكذا جعلت الأيـــام خاطـــبة على سعة الكلام لكونه خطيبا [فيها][3] حتى كأنه قيل: خطبت أيام الأمير، كما يقال أقوم لياليك ليلة كذا، ثم قام ما يكون مقام أوقات الأمير فقيل أخطب ما يكون الأمير.

والاتساع الثاني: هو الحذف الذي سبق في المسألتين السابقتين، فإذا خبر عن أخطب،كما كان خبـــرا عن: ضربي. وقائما: حال هنا كما كان حالا ثَمَّ .غَيْر أنَّ إذا هنا في محل الرفع لكونه خبرا عن أخطب، يدلك على هذا أنك تقول أخطبُ أوقات الأميرِ وقتُ قيامِهِ بالرفع، وإذا: قد استعمل غير منصوب كقوله:-[4]

وَبَعْدَ غَدٍ يا لَهفَ نَفسي عَلى غَدٍ إذا راحَ أَصحابي وَلَستُ بِرائِحِ

---

[1] /ينظر المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني 242/1ـــ245.

[2] / في: ب [الحمير].

[3] / سقط من: أ.

[4] / البـــيت مـــن الطويل، وقائله: أبو الطمحان القيني، وهو حنضلة بن شرقي، أحد بن القين، من قضاعة، المتوفى ســـنة: 30هـــ، والبيت من قصيدة قصيرة مكونة من أربع أبيات، وهو في ديوان الحماسة 119/2، وشرحه المر زوقي 1266/2، والمعنى: أنه يتلهف على نفسه في غده من شدة لدعتها إذا راح أصحابه وعشاؤه وهو ليس برائح معهم.

والشـــاهد فيه: قوله: إذا ، حيث جاء في موضع جر بدلا من قوله:غدٍ، وهو من شواهد المغني 94/1، والبغدادي، عـــبد القـــادر، المتوفـــى سنة: 1093هـــ، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز زباح، أحمد يوسف دقاق، توزيع مكتبة دار لبنان، دمشق، منشورات دار المأموم للتراث، الطبعة الأولى 1793 هـــ، 1973 م ص 229/2.

فإذا مجرورة [المحل][1] لأنه بدل من: غد؛ فكأنه قال من وقت رواح أصحابي، والظروف إذا استعملت مجرورة استعملت مرفوعة في الأكثر ، ألا ترى أنك إذا قلت خرجت يومَ الجمعة قلت: يومُ الجمعة مبارك فرفعته ، وقولنا في الأكثر احتراز من إدخالهم من على عند مع امتناعهم من أن يرفعوه.

وأما قولهم[2]: كل رجل وضيعته، فكل رجل: مبتدأ، وضيعته: معطوف [عليها][3] وخبرهما: محذوف، والتقدير:كل رجل وضيعته مقرونان، حذفوا الخبر لدلالة الواو العاطفة عليه، والمعنى مع ضيعته؛ لأن مع للقِران، والواو للجمع، وكل واحد مشغول بحرفته مصاحب لها، فتدل الواو على المقارنة لكونها هنا بمعنى مع، وقيل[4] إن هذا ليس من باب حذف الخبر، لأن هذه الواو بمعنى مع، فكما أنك لا تحتاج مع إلى الخبر كذلك لا تحتاج إليه هنا مع الواو، وإنما لم ينصب الضيعة، وإن كان الواو بمعنى مع على هذا القول لأنه لا بد للانتصاب من فعل أو معناه، وكلاهما منتف فينتفي النصب، والضيعة هنا الحرفة[5]؛ لأن صاحبها إن تعهدها ضاع، وإن تركها ضاعت، فإن قلت هل يجوز حذف الخبر في زيد وعمرو ذاهبان اكتفاء بالواو ؟ قلت: لا، إذ لا دلالة للواو على ذاهبان دون قاعدان وغيره بل احتمال كل من ذاهبان وقاعدان وعيرهما مما يصلح لخبر أقائم.

قوله: (وَقَدْ يَقَعُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ)

هذا لا يصح في الظاهر؛ لأن الإخبار للإفادة، وفي الإخبار عما يعرف بمالا يعرف، إلا أن

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / قول يشبه المثل وليس بمثل، ونقل الخوارزمي شارح أبيات المفصل عن المقتبس أنه من أمثال العرب، ولم أجده في كتب الأمثال المعروفة ولا في كتب النحو والأدب والبلاغة إلا ما سأبينه، والشاهد فيه: حذف الخبر المخبر عن كل وسد غيره مسده، وهو واو المعية الذي قبل: ضيعته، والتقدير (كل رجل وضيعته مقترنان)، وهو من شواهد اللباب في علل البناء والإعراب 146/1، والقطر 125– 126، والشذور/314، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص 188/1، وأسرار البلاغة لعبدا لقاهر الجرجاني 267/1، وشرح ابن يعيش 98/1، والتخمير 273/1، والإيضاح لابن الحاجب 200/1، وشرح أبيات المفصل 241/1،

[3] / في: ب، و: ج [عليه].

[4] / القول للكوفيين تنظر الكافية ص282/1.

[5] / ينظر اللسان مادة [ح، ر، ف] 103/3، والتاج مادة [ض، ي، ع] 437/5.

قــولك: زيد أخوك، إنما جاز لأنك [تقوله][1] لمن يعلم زيدا، وهو كالطالب أن يعرف حكما له، وأنـــه معـــتقد أن لـــه أخـــا، ولكن لا يعلمه على التعيين، وعلى هذا يجري الإخبار في كل معـــرفتين، فأمـــا إذا لـــم تحصل الفائدة كما إذا كان المخاطب يعلم أن زيدا أخوه فقلت: زيد أخوك كان عبثا، لأن الإخبار بما أحاط علم السامع خارج عن الصواب، ولذا امتنع أن تقول: الـــثلج بـــارد، وقولك: زيد المنطلق كلم من يسمع بزيد ولا يعرفه بعينه، فتُعرفه بقولك: زيد المـــنطلق، فكأنك قلت زيد هذا، والمنطلق زيد كلام مع من يشاهد انطلاق شخص لا يعرف من هو فيقول المنطلق [زيد][2] أي الشخص الذي له الانطلاق هو زيد الذي تعرفه[3].

فـــإن قلـــت: المـــنطلق دال على معنى نسبي فيكون في نفسه متعينا للخبرية، وزيد دال على الذات فيكون في نفسه متعينا للمبتدأية تقدّم أو تأخر، فالقول بالانعكاس قلب للحقيقة وزيغ عن وتيرة هي بالسلوك حقيقة، قلت: ما ذكرت قَمِنٌ[4] بأن يعنى بقوله:-

وَرُبَّ كَلامٍ مَرَّ فَوقَ مَسامِعي   كَما طَنَّ في لَوحِ الهَجيرِ ذُبابُ [5]

فإنا لا نجعل المنطلق مبتدأ [إلا][6] بمعنى الشخص الذي له الانطلاق [وهو][7]

---

[1] / في: أ و: ج [تقول له].

[2] / سقط من: أ، و: ج.

[3] / مـــراد الشارح في كلامه على المثال: زيد أخوك، أن الخبر الصحيح هو الذي يحمل خبرا وعلما يعودان على المبـــتدأ لـــم يكـــن معلوما، كـــ:الطالب، الخبر على زيد اهو أخوك أم لا وهو في الحقيقة يجهل معرفته فيقول زيد أخـــوك كان حكم أخوك خبر ، وعلى هذا الحكم والمثال يجري الإخبار في كل معرفتين، أما إذا كان السامع مدرك للحقيقة سلفا كان الكلام خارجا عن حد الخبر لحصوله سلفا كما مثّل في الثلج بارد ، أنظر المقتصد 306/1.

[4] / قَمِنٌ: جدير، وحري، وخليق، اللسان مادة [ق، م، ن] 310/11.

[5] / البـــيت من الطويل، وقائله: أبو فراس الحمداني، وهو في ديوانه شرح وتعليق، عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ص /14.

والمعنـــى: أنه سمع بعض الكلام الذي مر عليه كما يسمع طنين الذباب على أخشاب في وقت الهجير الذي هو وقت اشتداد الحر، ومقصده أنه وإن كان مزعجا فهو لم يلق له بالا.

والشاهد فيه: معنوي وهو أن ما سمعه الشارح من قول مفاده أن المنطلق دال على معنى نسبي فيكون متعينا للخبر، وزيـــد دال على الذات فيكون متعينا للمبتدئة سواء تقدم هذا أو ذاك أو تأخر، هذا القول عنده من الخطأ والحيد عن الصواب ما جعل من حقه أن يعتبره كما اعتبره أبو فراس طنين الذباب على لوح وقت الهاجرة.

[6] / في: أ [لا].

[7] / سقط من: ب، و: ج.

علـــى هذا لا يجب أن يكون خبرا، ولا نجعل[زيدا][1] خبرا إلا بمعنى صاحب / 35، أ/ اسم [زيــد][2] وهذا دليل واضح وبرهان ساطع لصحة قوله [في الكتاب][3] : ولا يجوز تقديم الخبر هــنا، بــل أيهمـــا قدمت فهو المبتدأ.[4] فإن قلت: ما الموجب لتعيين المقدم للمبتدئية والمؤخر للخبرية؟

قلت: القصد إلى رفع الالتباس بين المبتدأ والخبر[5] ونظيرة هذه المسألة مسألة الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيه الإعراب ولا قرينة لفاعلية أحدهما ومفعولية الآخر فتقديم المفعــول علـــى الفاعــل في ذلك ممتنع لئلا /28، ب/ يلزم الالتباس كما في ضرب موسى عيسى، فرتبة الفاعل عقب الفعل لأنه كالجزء منه[6]، وتقديم المفعول جائز، فلو قدمت المفعول هــنا يــذهب [الـــوهم][7] إلى أن المقدم فاعل،[وإذا][8].قدمت المفعول ولا قرينة في اللفظ فيلزم الالتباس، فلا يجوز حتى لو كانت قرينة تشعر بأن المقدم مفعول، ويجوز التقديم نحو: أكلتِ الكمثرى الحُبلى، لعدم الالتباس. فأما قولك: [الله][9] إلهنا، ومحمد نبينا، فهو لوجهين:

أحدهما:- أن يذكر ذلك تعبدا أو تقربا.

---

[1] / في: أ [زيدٌ]، والصحيح [زيداً] كما ورد في: ب.

[2] / سقط من: ب.

[3] / سقط من:أ، وعني بالكتاب كتاب المفصل.

[4] / ينظر المفصل /46.

[5] / جــواب الشـــارح على سؤاله أراه غير كاف للإقناع بوجوب تقدم المبتدأ على الخبر ، وأرى له جوابا قد يكون الشارح تركه غفلا، وهو أنه لما سبق له أن أقر بأن المبتدأ يرتفع بالابتداء والخبر يرفع بالمبتدأ أو بالابتداء بواسطة المبـتدأ علـــى خـــلاف الآراء بـــين البصريين، فمن هنا وجب تقدم المبتدأ على الخبر ليحصل التناسق بين العامل والمعمـــول فلا يصح أن يذكر المعمول قبل العامل، فإذا كان عامل الرفع في الخبر المبتدأ ، أو بواسطة المبتدأ، فلا يتأتى تقديم الخبر على المبتدأ، وإن حصل تقديم الخبر على المبتدأ فينتج على هذا وقوع الخبر مرفوعا بدون عامل، وهذا محال.

[6] / هذا الشرط فيما سبق ذكره حيث يكون المفعول والفاعل مما لا تظهر فيهما علامة الإعراب فيحصل اللبس عند تقدم المفعول فيه على الفاعل.

[7] / سقط من: ج.

[8] / في: ج [وقد]، وفي: أ، و: ب ساقطة، فأثبتها ليستقيم السياق.

[9] / سقط من: ج.

والثاني:- أن يذكر متوجها إلى الجاحد الذي يعرف بجهل ذلك فيتنزل منزلة من يخبر بشـــيء لا يعـــرفه فيصـــح الكلام، وأما قولك: أنتَ أنتَ، فهذا كالمستحيل في الظاهر إذ لا يتصـــور في الظاهر أن يكون الخبر والمخبر عنه شيئا واحدا، بيد أن المعنى على ما عرفت مـــن الطـــرقة الرضـــية والمنزلة العلية، ولا شك أن قولك على ما عرفت مفيد لما ليس في الجزء الأول وهو أنت. وعلى هذا الأسلوب قوله:([.................] **وَشِعْرِي شِعْرِي**)[1]

أي شعري كما بُلّغت وعرفت، فالحاصل أن الإخبار في هذه الصورة بالذات لا بقيام حدث بها. وفائدة هذا الإخبار إثبات الوحدة في الوجود، وإنما يكون هذا إذا كان المخاطب قد عرف مسميين في ذهنه [أو أحدهما في ذهنه][2] والآخر في الوجود فجوزا أن يكونا متعددين، فإذا أخبرته بأحدهما عن الآخر أفدت انهما في الوجود ذات واحدة، وهذا عند تغاير اللفظين، كمـــا فـــي نحـــو: زيد المنطلق، فإن اتحد اللفظان فلا بد من تقدير حذف[المضاف][3] باعتبار الحالـــين كمـــا في: شعري شعري ونحوه، وتقديره: شعري الآن مثل شعري فيما مضى أي المعروف المشهور بالصفات التامة.

قوله:(**وَقَدْ يَجِيءُ لِلْمُبْتَدَأ خَبَرَانِ فَصَاعِدًا**) الخ

الأخبار المتعددة على قسمين: قسم لا يستقلُّ المعنى فيه إلا بالجموع، كقولك: هذا حلو حـــامض، والمـــراد أن فيه طرفا من ذاك وطرفا من هذا، وليس فيه تناف؛ لأن المراد [أنه][4] حامض من كل وجه، وحلو من كل وجه، ولذا وقع في بعض النسخ[5] ويجمعها قولك (مُزّ)[1].

---

[1] / نصف شطر من رجز لأبي النجم، وقيل هو في ديوانه ص /99، ولم أقف على الديوان، وهوبتمامه:ـــ

أنا أبو النَجم وَشِعري شِعري

والمعنـــى أنـــا أبو النجم يفتخر بنفسه، وشعري أي هو السعر الذي يستحق أن يقال عنه شعر، والشاهد فيه: أنه أتى بالمبتدأ والخبر معرفتين ومتجانسين أي على صورة واحدة، ولكن مع تغاير مدلولهما فشعري الأولى مبتدأ ومدلولها أي نظمـــه وهـــو السائر، وشعري الثانية خبر ويقصد بها الوصف لشعره لا مجرد ذكره، والتقدير شعري الآن مثل شـــعري فـــيما مضى أي انه مشهور بالتمام والكمال، وهو من شواهد الكامل للمبرد 39/1، والخصائص 337/3، وديوان الحماسة /103، والمغني لابن هشام /329ـــ 437 ـــ 65، والخزانة 439/1.

[2] / سقط من: ج.

[3] / في: أ، و: ج [مضاف].

[4] / في: ب [يه].

[5] / أي بعض نسخ المفصل.

وقسم يستقل المعنى بكل واحد كما في قوله تعالى﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ* ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [2] لأن: هو، مضمر فلا يكون موصوفا فتعين أن يكون ما بعده خبرا، ثم إن كل واحد من حلو وحامض في: هذا حلو حامض ضميرا لامتناع تقدير الضمير في أحدهما دون الآخر لا ستلزامه ترجيح أحد المتساويين، ولا متناع خلوهما من الضمير كامتناع خُلُوِّ منطلق منه في: زيد منطلق، فإن قلت: قد وقعت فيما أبيت حيث جعل كل واحد خبرا على حياله.

قلت: لا يلزم من تقدير الضمير في كل واحد جعل كل واحد خبرا على حياله؛ لأن المقصود الجمع بين [الطعمين][3]، والضميران على أصلهما، والقياس أن يجمع بينهما بالعطف، غير أن [نحو][4] عالم وعاقل في:[5] زيد [عالم وعاقل][6] يجوز فيه الجمع بينهما بدون العطف مع أن كل واحد منهما مستقل، فالجمع هنا بدون العطف أولى، وضُمِّن حلو حامض باعتبار معنى:مز، ضميرا آخرا راجعا إلى المبتدأ.

[دخول الفاء على الخبر]

قوله: (وَإِذَا تَضَمَّنَ الْمُبْتَدَأُ [مَعْنَى])[7]

اعلم أن الموصول يسري فيه معنى الشرط والجزاء، فيجوز دخول الفاء في خبره، وذلك بعد كون الصلة فعلا أو ظرفا؛ لأن المجازاة لا بد لها [من الفعل][8] والظرف يستدعي الفعل،﴿الذِينَ﴾ [9] اسم موصول، و﴿يُنفِقُونَ﴾ صلتة، وهو فعل، و﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ خبر المبتدأ،

---

1 / المز ما كان بين الحلو والحامض، ينظر اللسان مادة [م، ز، ز] 93/13.

2 / سورة البروج آية /14 ـ15 ـ 16.

3 / في: أ [اللفظين].

4 / سقط من: أ.

5 / في:ج زيادة كلمة [نحو].

6 / في: ب [زيد عالم عاقل] بدون واو.

7 / سقط من: أ، و: ج.

8 / في: ب، و: ج [من فعل].

9 بداية الآية 273 من سورة البقرة.

وقــد دخله الفاء، وكذا ﴿وَمَا بِكُم مِن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾ [1] ﴿وَمَا﴾ اسم موصول، و﴿بِكُمْ﴾ صلتة وهو ظرف وحرف الجر مع المجرور يسمى ظرفا لأنه مستدع للفعل استدعاء الظروف إياه، تقــول: زيــد فــي الدار، أي: استقر فيها، وتقول: زيد خلفك، أي: استقر خلفك، و﴿مِنَ اللهِ﴾ [خبــره][2] كما يكون خبرا في قولك: الإحسان /17، ج/ من الله، ودخل الفاء لأن المعنى: إن تأتــيكم نعمة فمن الله، كما دخل الفاء في الخبر فيما سبق على معنى إن أنفقوا أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم.

فــإن قلــت [الأولى][3] في الشرط وفيما شبه به سبب للثاني نحو: إن تكرمني أكرمك، وأسلم تدخل الجنة، وفيما ذكر من قوله :﴿وَمَا بِكُم مِن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾ الأول ليس بسبب للثاني؛ لأن الأول اســتقرار الــنعمة بالمخاطبين. والثاني كونها من الله [عز وجل][4] فلا يستقيم أن يكون الأول سببا للثاني لاستلزام أن يكون الثاني فرعا عن الأول.

قلت: تأويل الآية: أنها قد جيء [لإخبار][5] قوم استقرت بهم نعمة[ثم][6] جهلوا معطيها، أو شكوا فــيها، وهــذا الاستقرار لا يشك في كونه[سببا][7] للإخبار بكونهما من الله سبحانه، [وكذلك][8] النكــرة الموصوفة يسري فيها معنى الشرط إذا كانت الصفة فعلا أو ظرفا لما ذكرنا من أن المجــازاة لا بــدلها من فعل، وقولك: كل رجل: مبتدأ، و: يأتيني: صفة، وكذا: في الدار فله درهم، في موضع الخبر وقد دخل فيه الفاء على معنى إن يأتني إنسان، وإن استقر إنسان في الدار فله درهم.

فــإن قلــت فمــا الفصل بين قولك: كل رجل يأتيني له درهم، وقولك: كل رجل يأتيني فله درهــم؟، قلــت: الأول إخبار بأن للآتي درهما، لكن لا دلالة في الكلام على أن ذلك الدرهم

4/ سورة النحل /53

[2] / في: ب [خبر المبتدأ] .

[3] / في: أ، و: ج [الأول].

[4] / في: أ، و: ج [جل وعز].

[5] / في: أ [الأخبار] .

[6] / سقط من: أ.

[7] / في: أ، و: ج [شبها].

[8] / في: أ [لذلك].

مســتحق بالإتــيان، بخلاف ما إذا قلت: فله درهم، ففيه جملة قاطعة ودلالة ساطعة على أن الــدرهم قد استحق بسبب الإتيان، كما إذا قلت إن يأتني إنسان فله درهم، [ولو قلت كل رجل أبوه ذاهب فله درهم، بالفاء لم يجز بكون الصفة غير فعل ولا ظرف][1].

قوله:(فَإِذَا دَخَلَتْ لَيْتَ ولَعَلَّ)[2]

يتضمنان معنى الفعل؛ لأن ليت بمنزلة أتمنى، ولعل بمنزلة أترجى، فيزول بدخولهما معنـــى الابــتداء، فلا يكون الشرط والجزاء في صدر الكلام، ولا بد لهما من أن يقعا صدرا كالاســتفهام، فكما لا يجوز: أكرمتُ من يزرك تزره، كذلك لا يجوز أن يقول: ليت الذي في الدار فمكرم، بل الواجب أن يقول: مكرم، بدون الفاء كما في قولك: ليت زيد مكرم. /36، أ/

قوله: (وَفِي دُخُولِ إنَّ)

مــذهب أبــي الحسن[3] أنَّ: إنَّ، لا تمنع دخول الفاء فيجوز قولك: إن الذي في الدار فمكرم، بالفاء حجته أن: إنَّ تؤكد معنى الابتداء، والمؤكد لا يكون مبطلا، فكان الابتداء على حاله ولم تدخل أن.

وعند صاحب الكتاب أن دخول: إنَّ، يمنع دخول الفاء[4] حجته أن الشرط والجزاء لهما صدر الكــلام. والموصول بعد دخول: إن، عليه فارق الصدر فصار كدخول ليت ولعل، ويؤيد ما ذكــرنا امتناع جواز قولك إن من تكرمه يكرمك، وإن أيهم يزرني أزره، والحجة الثانية أن الشــرط لا يعمــل فــيه ما قبله لأنه قسم من أقسام الكلام، ومن المعلوم أن: إن، لا يليها إلا معمــولها فلــو دخلت على الشرط فلا يخلو من تعمل أو لا، وكلاهما ظاهر الامتناع فيمتنع دخولهما عليه.

---

[1] / سقط من: ب.

[2] / في المتن: [فإذا دخلت ليت أو لعل].

[3] / سبقت ترجمته في المقدمة.

[4] /ينظر ابن يعيش 1/ 100ـ 101، والرضي في شرحه على الكافية270/1.

فصل: [خبر إن وأخواتها]

قوله: (وَارْتِفَاعُهُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا بِالْحُرُوفِ)

جُعِل لهذه الحروف منصوبٌ ومرفوعٌ؛ لأنها شابهت الفعل من [وجوه][1]؛اثنان منها ما ذكر في المتن. والوجه الثالث: أنها تدخل على المبتدأ والخبر كبعض الأفعال، أعني باب كان، وباب ظننت. والرابع: أن فيها ثلاثيا ورباعيا وخماسيا من حيث العدد كما في الأفعال.

والخامس: أن فيها معاني الأفعال، ألا ترى أن قولك: إن زيدا [ذاهب][2]، معناه أحقق ذهابه، فلما شابهت الفعل من هذه الوجوه، وللفعل منصوب ومرفوع لزم أن يكون العمل هكذا لهذه الحروف.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الخبر مرتفع بما كان يرفع به قبل دخول هذه الحروف، والحجة لهم أن هذه الحروف عملت بمشابهة الفعل؛ فلا تعمل في الثاني لتنحط رتبة الفرع عن رتبة الأصل[3]. فالجواب أن هذه منهم مناقصة بَيِّنَة لأنهم قالوا في: زيد قائم، كل واحد منهما رفع الآخر، فبدخول: إنَّ بطلت المرافعة، فكيف يبقى الخبر على حاله؟.

والجواب الثاني : أنَّ أنواع ما يدخل على المبتدأ والخبر من العوامل على عملين نحو: كان، و: ظننت وأخواتهما، فكذا هذه الحروف.

والجواب الثالث : أن هذه الحروف قد انحطت رتبتها في العمل، ألا ترى انه قد جاء في عمل الفعل الوجهان، في نحو: ضرب زيدٌ عمراً، و: ضرب عمراً زيدٌ، ولم يجيء في عملهما إلا تقدم المنصوب على المرفوع، /29، ب/ فلا يكون [لسلب][4] عملهما في الخبر معنى، فبطل ما قاله الكوفيون، وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا قلت: إنك وزيد ذاهبان، فإنه يمتنع عند البصريين[5] العطف على المحل لأنه[يرتفع حينئذ بالابتداء][6] ويحتاج إلى خبره،

---

[1] / في: أ [وجود].

[2] / في: أ [منطلق].

[3] / ينظر الإنصاف 176/1.

[4]/ في: ج [السلب].

[5] / تنظر المسألة مفصلة في الإنصاف 186/1 ـ 187.

[6] / في: ب، و: ج [حينئذ يرتفع بالابتداء].

وذاهبان: خبر له؛ ولأن فيها معمولا لعاملين مختلفين، أحدهما لفظي والآخر معنوي، وهو ظاهر الفساد، ولا يمتنع ذلك عند الكوفيين؛ لأنه لا عمل عندهم للحرف في الخبر فلا يؤدي إلى إعمال عاملين بل يكون معمولا لعامل واحد.

قوله: (وَنُزِّلَ قَوْلُكَ)

أي الأصل في الفعل أن يتقدم مرفوعه على منصوبه[1] على ما [تقدم][2]، وعمل هذه الحروف ليس بطريق الأصالة لأنه بالمشابهة، تناسب أن تختص في العمل بما ليس بطريق الأصالة[3] وهو تقدم المنصوب على المرفوع،[والوجه الثاني في امتناع تقدم المرفوع][4] أنك [لو][5] قدمت المرفوع [على نحو][6] إن زيد قائما،

[وقيل][7] لك اجعل مكان زيدٍ ضميرا، فلا يخلو من أن يأتي بالمتصل أو بالمنفصل، وكلاهما[ممتنع][8]. [أما المتصل فإنه على صورة المرفوع أو المنصوب، ومثل هذا الضمير المرفوع لا يجيء له لفظ فيلزم استتار الضمير في الحروف، وفيه وقوع ما ليس بواقع، وفي الإتيان بضمير زيد على صورة المنصوب وضعُ المنصوب موضع المرفوع، وفساده ظاهر، وكذلك المنفصل، إن جئت به مرفوعا فامتناعه ظاهر؛ لأن المضمر إذا ولي عامله يلزم أن يكون متصلا؛ لأنه وإن جئت به على صورة المنصوب ففساده من وجهين.

---

[1] / أي الفاعل على المفعول به.

[2] / في: ب، و: ج [مَرَّ د].

[3] / هـذه الحروف عملت لمشابهتها الفعل، والفعل الذي شابهته له عملان عمل أصلي وعمل فرعي، فالأصلي: أن يتقدم مرفوعه على منصوبه وهو الأصل، والفرعي أن يتقدم منصوبه على مرفوعه وهو الفرع.

وقيل في سبب إعمالها: أنها لما كانت الفائدة منها لا تتم إلا بالإخبار تنزلت منزلة العمد في الأفعال فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب، فلهذا رفعت ونصبت، ينظر الإيضاح 209/1، وشرح التسهيل 9/2.

[4] / في: ب، و: ج : وردت العبارة باختلاف بسيط في السياق ولكنه يحمل المعنى نفسه ووردت [والوجه الثاني في تقديم منصوبها على مر فوعها].

[5] / في: ب ، و: ج [إذا].

[6] / في: ب ، و: ج [وقلت].

[7] / في: ب، و: ج [وقيل اجعل].

[8] / في: ب، و: ج [فاسد].

أحدهما : ترك ذكر المتصل في موضع يجب ذكره فيه.

والثاني : وضعُ المنصوب موضع المرفوع، فعلم أن تقدم المرفوع في هذا الباب مُؤَدٍ إلـى ما ذكرنا من المفاسد، وما يؤدي إليهما فهو فاسد][1] فإن قلت: [ما][2] بالهم لم يسلكوا هذه الطريقة في إعمال: ما، و: لا، المشبهتين بليس حيث سُوِّيَ بين عملهما وعمل ليس؟ فقيل: ما زيـد مـنطلقاً، و: لا رجلٌ أفضلَ منك، بتقدم المرفوع على المنصوب، كما يقال: أليس زيد مـنطلقاً؟ قلـت المشابهة هنا ثابتة من حيث الصورة والمعنى، فإن: إنَّ، معناه: أحقق وآخره مفـتوح كالماضي من الأفعال، فلو سُوِّيَ بين الأصل والفرع في العمل لأوهم شبه فعلية: إنَّ وأخـواتها؛ للاتحـاد من حيث الصورة والمعنى، والعمل بخلاف: ما، و: لا، مع ليس، فإن المشابهة قد انتقلت هناك من حيث الصورة فلا يلزم هذا الفساد.

قوله: (مِنْ أصنَافِهِ)

فالأصناف: أن تكون معرفة أو نكرة أو مفردة أو جملة، وهي اسمية أو فعلية أو ظـرفية أو شرطية، والأحوال: أن يكون مقدما و مؤخرا ومحذوفا، والشرائط: الضمير ظاهرا في نحو: إن زيدا أبوه منطلق، أو تقديرا في نحو: إن زيدا في الدار؛ لأن التقدير اسـتقر فـي الـدار، وفي استقر ضمير لزيد، وقيامه قرينة دالة على حذفه إذا حذف، ولـزوم تقديم الخبر في نحو: إن في الدار رجلا. فإن قلت: يلزم من قوله: (وجميع ما ذكـر في خبر المبتدأ) إلى قوله: (قائم فيه) [أن يجوز إنَّ أيْن زيد][3] على أن أين خبر للمبـتدأ [مقدم][4] قلت: المراد بقوله: وجميع ما ذكر... إلى آخره، أن خبر إنَّ مشارك لخبـر المبتدأ في الأحكام بعد أن ثبت كونه خبرا لأن بشرائطه، وانتفاء موانعه، لا أن كـل موضع صح أن يكون خبرا للمبتدأ يصح أن يكون خبرا لأن.فإن قلت: ما ذكرت

---

1 / مـا بـين القوسين أثبته من النسخة: أ وهو مختلف عما ورد في النسخة: ب ، و: ج، من حيث صياغته، ولكن المحصلة واحدة، فلهذا أثبتت ما ورد في النسخة: أ واستغنيت عما ورد في: ب، و: ج.

2 / في: ب، و: ج [فما].

3 / ورد في " ب، و: ج [أن يجوز أن ابن زيد لجواز ابن زيد].

4 / في: ب، و: ج [ومقدم].

يؤدي إلى الدَّوْرِ؛ لأنه قصد بما ذكرت إلى تعريف[خبرإن][1] وإذا لم يعرف خبرها إلا بعد دخولها، ودخولها لا يعرف إلا بعد تحقق صحة كون الخبر خبرا لها كان دورا.

قلت: إنما لزم الدور إذا توقف كونه صالحا لوقوعه خبرا لأن على دخولها، وإنما يعرف ذلك قبل دخولها بأن يقال: كل مبتدأ وخبر لا منافاة بينهما وبين إن فصالح أن يكون خبره خبرا لهما، فبهذا ينتفي ما ذكرت من الدور.

قوله:([إلا][2] **إذا وقع ظرفا)**

جاز تقديم الخبر هنا؛ لأن الأشباه /37 ،أ/ لا بد لها من الظروف فيتنزل الظرف منزلة نفس الاسم لما بينهما من الاتحاد فيصير تقديمه كلا تقديم، أو تقول تقديم الخبر في نحو: إن فيْ الدار زيداً، غير مُسلَّم إذ الخبر هو ما دل عليه في الدار لا نفس في الدار.

قوله: **(وقد حذف في قولهم: إنَّ مالا، وإنَّ ولدا، وإنَّ عددا)**[3]

ساغ حذف الخبر هنا لدلالة الحال عليه، وهو كما يقال لك:كل بني تميم فقراء أقلاء، فتقول: إنَّ مالاً، وإنَّ عددًا، أي إن لهم مالا، وإن لهم عددا.

قوله:**([إنَّ][4] النَّاسَ عَلَيْكُمْ)**

أي: إنَّ الناس [إلْبٌ][5] عليكم، يقال هم إلْبٌ[عليه][6] إذا اجتمعوا عليه بعداوته[7].

قوله: **(إنْ مَحَلاً[8]..............   ....)**

---

[1] / في: أ، و:ج [خبرا لها].

[2] / كلمة [إلا] ليست من المتن، ينظر المفصل /48، وهي مثبتة في ابن يعيش 102/1، والإيضاح 210/1 ، والتخمير 284/1.

[3] / أورده سيبويه في كتابه ص141/2.

[4] / في المتن [من الناس عليكم]، ينظر المفصل /50.

[5] / في: ج [إلت].

[6] / سقط من: أ، و: ج.

[7] / ورد القول في الخزانة 453/10، و دلائل الإعجاز، ص303.

[8] /مطلع بيت من المنسرح، وقائله الأعشى، وهو في ديوانه ص269،وهو بتمامه:ـ

إنَّ مَحَلاً وَإنَّ مُرتَحِلاً   وَإنَّ في السَفرِ ما مَضى مَهَلا

مهلا: أي تقدما، معنى البيت: أن لنا في هذه الدنيا حلولا مُعَقَّبًا برحيل، إذ الرفاق قد أسرعوا وتوغلـــوا في الإسراع، فمالنا غير اقتفاء آثارهم، والسفر: جمع سافر من سفر إذا خرج من أرض إلى أرض، وهذا من أفعال رفض استعمالها.

قوله: (إِنَّ غَيْرَهَا إِبِلاً[1])

إبلا: إما تمييز عن غيرها، أو بدل منه، أو اسم إِنَّ، وغيرها: حال. يقول لمن رأى لم أمتعة أو خيلا، أو غير ذلك، فقال: هل لك غيرها؟ إن غيرها إبلا وشاء، أي إن لنا /18، ج/ غيرها.

قوله: (يَالَيْتَ[2]..............   ....)

مما اختلف فيه البصريون والكوفيون، فالبصريون قالوا خبر ليت محذوف، أي يا ليت لـــنا رواجعا حال [أي يا ليت أيام الصبا مستقرة في حال كونها رواجعا][3] والكوفيون يقولون البيت على لغة بني تميم[4] فإنهم يُعْملون ليت إعمال ظننت، فيقولون ليت زيدا ذاهبا، لأن ليت بمعنى تمنيت[5]، وهم يقولون تمنيت زيدا[قائما] [6] كذلك هذه.

ومذهب البصريين أولى، إذ قد ثبت حذف الخبر مع إرادته وهو غير مُدَّعاهم، ولم يثبت أن ليت [بالإجماع][7] عاملة للنصب في الجزأين، فلا يحمل البيت عليه.

والشاهد فيه حذف خبر : إن لقرينة علم السامع، ينظر الكتاب141/2، وشرح أبيات المفصل 244/1.

[1] / القول في الخزانة 452/10، ودلائل الإعجاز / 203 .

[2] / مطلع بيت من الرجز،وهو بتمامه:ــ

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِبَّا رَوَاجِعَا   إِذْ كُنْتُ في وادِي العَقِيقِ راتِعا

وقاءله مختلف فيه، ففي ابن يعيش 104/1 :هو لرؤبة، وذكر بلا عزو في الكتاب 142/2، وفي التخمير 287/1 ، والإيضـــاح 213/1، والخزانة234/10، وشرح أبيات المغني 164/5، وذكر انه من أبيات الكتاب الخمسين التي لم يعــرف قائلها. والشاهد فيه: فيه خلاف والأرجح رأي البصريين وهو أن الشاهد حذف خبر ليت، والتقدير: ليت أيام الصبا لنا رواجعا، ينظر شرح أبيات المفصل 246/1.

[3] / سقط من: ج.

[4] / ينظر شرح أبيات المفصل 247/1.

[5] / هذا القول اختص به الفراء من الكوفيين، ينظر رأيه في الإيضاح لابن الحاجب 213/1 ــ 214.

[6] / في: أ [ذاهبا].

[7] / سقط من:أ.

قوله:(مَتَّ إليه)

[توسّل][1] إليه

قوله في قولهم:(ليت شعري)

[لــزوم][2] حذف الخبر فيه لكثرة الاستعمال، مع أنه لا يستعمل إلا مع انضمام شيء آخر إليه [كقولك][3] ليت شعري أي الرجلين عندك، وأزيد عندك أم عمرو.

وقوله: **لَيتَ شِعري مُسافِرَ بنَ أبي عَمرو ولَيتٌ يَقولُها المَحزونُ**[4]

محمول على حذف ما ينظم على ليت شعري، وهو أتجمع أم لا، أو أتعود إلينا ونحوه لأنه يرثيه، وإنما حذف للقرينة الدالة عليه، وانتصاب مسافر على النداء فصار كأنه من قبيل ما حذف خبره وقام كلام آخر مقامه مثل: لولا زيد لكان كذا.

---

[1] / في: ب [توصّل].

[2] / سقط من: أ.

[3] / في: ب [كقوله].

[4] / البيت من الخفيف، وقائله: أبو طالب.

والشاهد فيه: حذف الخبر على القرينة الدالة عليه، والتقدير(ليت شعري المجتمع أم لا)، وهو من شواهد الكتاب 3/ 261، والخزانة 463/10، والأغاني / 5707، والإيضاح في شرح المفصل 215/1، وشرح التسهيل 16/2.

فصل: [خبر لا التي لنفي الجنس]

قوله: (خَبَرُ لاَ التِي لِنَفْي الجِنْسِ)

اعلـــم أن نحـــو: رجل يشتمل على الجنس كله بطريق البدل، وذلك أنك تقول: جاءني رجل، فيصلح لكل واحد من الأمة، ولا يكون اكثر من واحد، فإذا دخلت عليه: لا، استغرقت نحـــو: لا رجل في [الدار][1] فالنفي قد أحاط بالكل واشتمل عليه حتى لا يجوز نحو: لا رجل فـــي الـــدار بل رجلان، وهذا معنى قوله: لنفي الجنس. وإذ قد نُبِّهْت لهذا فاعلم أن:لا،هذه قد اســـتحقت عمـــل: إن، في نصب الأول، ورفع الثاني حملا للنقيض على النقيض، لأنها للنفي المؤكد، وإنَّ لإثبات المؤكد؛ لأن كلا منهما يدخل على المبتدأ والخبر، ولأن لهما صدر الكلام فـــوجب أن يقـــال: لا رجلا أفضلُ منك، على نحو: إن زيدا منطلقٌ، إلا أنهم بنو: لا، مع ما دخلـــتِ عليه من الاسم المفرد على الفتح، أما البناء فلتضمنه معنى الحرف، إذِ الأصل لا من رجـــل، فحذفت: مِنْ، وضُمِّن معناها، فعوض البناءُ، وأما البناء على الحركة: فلكون البناء عارضـــا، وأمـــا البناء على الفتح: فلأن: لا، قد استحقت بما ذكرنا من الوجوه نصب الأول. فلمـــا قصد البناء ناسبت أن تُختار الحركةُ المستحقة، وإنما خص أهل الحجاز؛ لأن بني تميم يحذفون الخبر ولا يعبأون به، ولا يثبتونه في [الكلام][2]

قوله: (......................... وَلاَ كَرِيمَ[3][............])

الصبح: نقيض الغبق[1]، يقال: صَبَحْتُه فأصبح، كما يقال: غَبَقْتُهُ فاعتبق، يريد: أن الولد الكريم لا يصبح من اللبن للقحط.

---

[1] / سقط من: أ.

[2] / في: ب، و: ج [كلامهم].

[3] / مطلع بيت من البسيط وهوبتمامه:ـــ

إِذَا اللِّقَاحُ غَدتْ مُلْقَى أَصِرَّتُها وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

وقائله: مختلف فيه، وسياتي بيانه، والمعنى أنه يصف قومه بالجود بحيث أن جازر قومه الذي ينحر الأبل ردّ ناقته بهـــا سمن في رأسها في الوقت الذي انقطع لبنها؛ لأنها صارت جاهزة للقاح بحيث لم يكن لها ولد يرضعها أوكريم من الأولاد على أبيه يشرب لبنها في الصباح.

والشاهد فيه: قوله: مصبوح، وفيه وجهان:

ظاهــر قــوله: مصبوح: خبر لقوله: لا كريم، /30، ب/ وإن كان بنو طي لا يبالون بخبــر لا النافية للجنس، فلعله سلك طريقة الشعراء في ترك مذهبهم، إما لإقامة الوزن، وإما لإرادة الإضــافة، ويجوز أن يكون صفة لمنفي مع لا؛ لأن محلهما رفع بمنزلة المبتدأ وخبره محذوف، أي: لا كريم مصبوح هناك [قال علامتنا[2] إسناد هذا البيت إلى حاتم سهو، والأصح[3] أنه لرجل من بني نبيتي][4].

وأول هذه الأبيات:-

هَلاَ سَأَلْتِ هَدَاكِ اللهُ مَا حَسَبِي ... عِنْدَ الشِّتَاءُ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً ... فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الأَصْلاَبِ تَمْلِيحُ

إِذَا اللِّقَاحُ أَغْدَتْ مُلْقَى أَصِرَّتُهَا ... وَلاَ كَرِيمَ [......................]

الجــازر: الــذي ينحر البعير ويكشط جلده، ويفصل لحمه. والحرف :الناقة الضامرة. والمصــرمة: التــي لم يبق لها لبن، والتمليح: بقية من شحم. أي ولم يجد الجزار ناقة سمينة

---

[1] /الصبح: السراب في الصباح، والغبق: الشراب في المساء، ينظر اللسان مادة [ص، ب، ح]272/7، ومادة[غ، ب، ق]14/10

[2] / لعله يقصد ابن يعيش في شرحه للمفصل1 /107.

[3] /القــول فــي نســبة هــذا البيت كالتالي: نُسبة هذا البيت إلى حاتم الطائي في شرح شواهد الإيضاح 248/1، والمفصــل للزمخشــري /51، وفي فرحة الأديب للأسود الغندجاني، تحقيق نحمد علي سلطان ص /168، نقلا عن السيرافي وشرح التسهيل لابن مالك 57/1، ونسبه إلى الكميت ابن قتيبة في كتابه: المعاني الكبيرة في أبيات المعاني ص 658 بالصدر نفسه واختلاف في العجز، وأورده:

إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ... ولم تُندَّ عصوب كفٌ معتصبِ

ونسب إلى النبيتي في الأغاني ص11656، والشعر والشعراء /158، وشرح شواهد الإيضاح /205، وهو بلا نسبة في الكتاب 299/2، والمقتضب 370/4، والإيضاح للفارسي /194، والمقتصد 739/2، والخزانة 68/4، وقيل هو لــرجل مــن بني نبيت ورواه حاتم فوقع في ديوانه، ينظر الإيضاح لابن الحاجب 216/1، وورد في ملحق أشعار الهدليــين لأبي دؤيب 1307/3، والأصح أنه للنبيتي حين اجتمع هو وحاتم والنابغة الدبياني في بيت امرأة يخطبونها كــل لنفسه فقال إني متزوجة أكرمكم وأشعركم، انطلقوا وليقل كل منكم شعرا فقال النبيتي هذه الأبيات، ينظر الشعر والشعراء /343، والخزانة 217/4.

[4] / ما بين القوسين سقط من: أ.

فأتى بناقه هذه صفتها. واللقحة: الحلوب. والأصرة: جمع صرار، وهو شيء تُشد به ضُروع النوق .

قوله:(وَيَحذِفُهُ الحِجَازِيُّونَ)

مُسَــوِّغ الحذف أنهم لا يُقدمون على الحذف إلا إذا كان مبنيا على كلام متقدم قد جرى فيه ذكر الخبر، فاستغنى بذلك عن ذكره، كأنَّ قائلا قال: هل من أهل لكم؟ و: هل مــن مــال؟ وهــل من بأس؟ وهل من فتى؟ وهل من سيف لكم؟ فقيل: لا أهل... إلى آخره، أي: لا أهل لنا، ولا مال لنا، ولا بأس بنا، ولا فتى لنا إلا علي، ولا سيف لنا إلا ذو الفَقــار[1]، وهــو بفتح الفاء، وهكذا تقول في كلمة الشهادة، لأن قولنا: لا إله إلا الله، [فــي الأصــل][2] رد على الجاحد فكأنه يقول هل في الوجود من إله [غير الله؟][3] فنقول نحن: لا إله إلا الله، وإنما لم يقدر أن الأصل: لا إله لنا إلا الله، إذ ليس في تقديره دلالة علــى التوحــيد الحق. إذ يحتمل أن يقال هب أنه لا إله إلا الله، فلم قلتم لا إله لجميع المحــدثات إلا الله؟ ، ولذا قيل: كرر التوحيد في قوله تعالى﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لا إِلَهَ إِلاَّ هُــوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [4] لأنه لما قيل ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ نفى للسائل أن يقول هب أن إلهــنا واحد، فلم قلتم أن إله الكل واحد، فأزيل هذا السؤال بقول /38، أ/ عز وجل بعد لا إله إلا هو.

---

[1] / مقطع من بيت من الكامل، وقائله: السيد الحميري، وهو بتمامه:ــ

لا سيفَ إلاّ ذو الفقارِ ولا فَتىً   إلاّ عليّ إن عَدَدْت فَخارا

قــال عــنه ابن الحاجب في إيضاحه على المفصل: " لا يصح أن يكون خبرا، لأنه مستثنى من مذكور، والمستثنى كــذلك لا يصــح أن يكون خبرا عن المستثنى منه لأنه لم يذكر إلا ليبين بهما قصد بالمستثنى منه"، وهو من شواهد الإيضاح217/1.

[2] / سقط من: أ.

[3] / سقط من: أ.

[4] سورة البقرة /162.

فصل: [اسم (ما) و(لا) المشبهتين بــ:ليس]

قوله: (وَشَبَهَهُمَا بِلَيْسَ)

الأصــل أن الحرف إذا تجاذبه قبيلا الاسم والفعل، ولم يقتصر دخولهما على أحدهما فهو جدير بأن يحرم العمل. ألا ترى إلى نحو: هل، فإنه لما شاع استعماله فمال مرّة إلى هذا وأخــرى إلــى ذلــك لم يُحظ بالعاملية، فهو يستدعي أن لا يكون لــ:ما، و:لا، عملٌ؛ لأنهما يدخلان على القبيلين[1] نحو: ما زيدٌ منطلقًا، و:ما خرج عمرو، و:لا رجلا أفضلَ منك، و﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى﴾ [2] إلا أن (من) هِجِّيراهُم[3] إجراء الشيء مجرى ما يشابهه، والمصداق البين لهــذا: بــاب مالا ينصرف، وهما قد شابهتا ليس من أوجه: وهذا النفي، وأخذ صدر الكلام، والدخول على المبتدأ. فيعملان عمل ليس.

قوله: (وَلِذَلِكَ كَانَتْ دَاخِلَةً)

يعنــي أن: مــا، كليس في أنهما لنفي الحال دون:لا، ولكون ما أوغل في الشبه بليس دخــل علــى الصــنفين المعرفة والنكرة، ولم تدخل: لا، إلا على أحدهما لئلا يساوي السافل العالــي. فــإن قلت لم اختصت بالدخول على النكرة ؟ قلت: لوجهين،أحدهما:- أن أصلها أن تــدخل على النكرة التي يبني أحدهما معها على الفتحة نحو: لا رجل، فاختصت بالنكرة لئلا يكون ذلك الأصل منبوذا وراء الظهر.

والثاني: أن النكرة أخف من المعرفة فتعينُ الأخف للعامل الأضعف أدخلُ في باب المناسبة.

قوله: (من صدَّ[4]................ ....)

---

[1] / علة عدم إعمال (ما) و(لا) في الأصل عدم اختصاصهما بمدخول معيّن الاسم والفعل فدخلا على القسمين، وبما أن عوامل الاسم لا تدخل على الفعل وعوامل الفعل لا تدخل على الاسم فما يؤهل (ما) و(لا) للعمل في الاسم يبطله دخــولهما على الفعل لما أوردناه من عدم عوامل الاسم على الفعل، وما يؤهلها للعمل في الفعل يبطله دخولها على الاسم للسبب ذاته، ولهذا بقيتا بدون عمل كأدوات الاستفهام.

[2] / سورة القيامة /30.

[3] / من الهِجِّيري، وهي العادة والدأب، ينظر اللسان مادة [هــ، ج، ر]34/15.

[4] / جزء من شطر بيت استشهد به الزمخشري وهو بتمامه:ــ

مَن صدَّ عَن نيرانِها فَأَنا ابنُ قَيسٍ لا بَراحُ

الضمير في نيرانها للحرب، والبراح: مصدر برح مكانه زال، أي ليس براح عندي، يقـول مـن أعـرض عـن نارها فأنا أستقل بأوزارها ليس لي عن الحرب براح، ولا إلى الإعـراض عـن [الضرب والطعان طماح][1] وهذا البيت هو الذي دعاهم إلى استعمال: لا، بمعنـى: ليس؛ لأن: لا، إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعده الرفع مالم تكرر، و:لا، في البيت ليست بمكررة، والاسم الواقع بعدها مرفوع وهو:براح، فعلم أنها بمعنى ليس حتى جاز هذا، ولولا هذا البيت لما استعملوها بمعنى ليس، هذا مذهب سيبويه[2]، وقال بعضهم[3] أن [لا][4] هذه لنفي الجنس، ولكن ارتفاع: براح للضرورة إذ لو فتح وقيل براحا يلزم الإصراف[5]، وهو أن تجيء [إحدى][6] القافيتين على نحو مُنزلا، والأخرى على نحو: منزلو ومنزلي، والقافية

وهو من مجزوء الكامل، وقائله سعيد ابن مالك من قصيدة حماسية يذكر فيها حرب البسوس، ويعرض بالحارث بن عباد لاعتزاله الحرب، وهو في شرح الحماسةللمرزوقي 506/2.

والمعنـى: أنه يفتخر بنفسه وشجاعته ويقول لمن عجز عن القدوم إلى ساحة المعركة وملاقاة ضربات السيوف فأنا الشجاع ابن قيس الذي ورث الشجاعة أبا عن جد أدخل المعارك ولا أبالي.

والشـاهد فـيه: هـو إعمال (لا) هنا لأنها شابهت ليس، فرفع بها النكرة وهو قوله (براح) وجعل خبره مضمرا ، والتقديـر(لا بـراح عـندي فـي الحـرب)، وهو من شواهد الكتاب برواية (من فد) 58/1 والمقتضب 360/4، والإنصـاف 367/1، وشـرح التسهيل 376/1، وشرح الحماسة للمر زوقي 506/2، وهو في ابن يعيش 108/1، وفـي التخميـر 295/1، وفي شرح أبيات المفصل 250/1، والمغني 393 ـــ 631، وشرح أبيات المغني 376/3، والخزانة 467/1.

1 / في: ب [عن الطعان والضرب طماح].

2 / ينظر الكتاب 296/2.

3 / صرح بهذا المر زوقي في شرحه للبيت في شرح الحماسة 506/2.

4 / سقط من: أ، و: ب.

5 / الإصـراف: هـو اختلاف حركة الروي بالفتح مع الضم أو الكسر، وسمي إصرافا لقولهم صرفت الشيء أي أبعدتـه عـن طريقه كأن الشاعر بذلك صرف الروي عن طريقه الذي يستحقه مماثلة حركة الروي الأول، وسماه بعض العلماء الإسراف الذي هو مجاوزة الحد والاعتدال، واعتبره بعض العلماء من الإقواء، واعتبره آخرون قائما بذاته، ومن أمثلته قول النابغة الدبياني :ـــ

زَعَمَ البَوارِحُ أنَّ رِحلَتَنا غَداً　　　وَبِذاكَ خَبَّرَنا الغُدافُ الأَسوَدُ

لا مَرحَباً بِغَدٍ وَلا أَهلاً بِهِ　　　إِن كانَ تَفريقُ الأَحِبَّةِ في غَدِ

6 / سقط من : ج.

هنا على نحو: منزلو، وهو من أبيات الحماسة[1].

والإصـــراف مـــن عـــيوب القوافي، وهو أقبح من الإقواء وهو أن تكون إحدى القافيتـــين على نحو منزلو والأخرى على نحو منزلي ، ومحل: لا براح: نصب على الحال المؤكدة، ونظيره قولك: أنا ابن فلان جوادا كريما،[2].

---

[1] /أي البيت: من صد............

[2] / بحـــيث لـــو أتي بقوله (براحُ) منصوبا على حد إعراب المر زوقي لها على أنها اسم (لا) للزم أن يأتي مخالفا لروي الأبيات التي قبلها والتي بعدها ومطلع القصيدة :ـــ

يَابُؤسَ لِلحَرْبِ الَّتي وَضَعَت أَرَاهِطَ فَاستَرَاحوا

وَالْحَرْبُ لاَ يَبْقَى لِجَا حِمِهَا التَّخَيُّلَ وَالْمِرَاحُ

إلى أن يصل إلى البيت الذي يسبق شاهدنا وهو

بِئْسَ الخِلاَفُ بَعْدَنَا أَوْلاَدُنَا يَشْكُرُ واللِّقَاحُ

مَنْ صَدَّ عَن نيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَبَرَاحُ

صَبْرًا بَنِي قَيْسٍ لَهَا حتَّى تُرِيحُوا أَوْ تُرَاحُوا

فلو أتى به منصوبا لاختلفت القافية. ينظر التخمير 296/1، وشرح أبيات المفصل 1/ 251 نقلا عن المرزوقي.